التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطي الحضرية خلال الفترة من (٢٠١١ – ٢٠١٨) دراسة حالة علي شرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا

د هاني فوقي إبراهيم العربي
استاذ مساعد بقسم الدراسات السكانية
كلية الآداب – جامعة المنيا

الملخص:

يمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على تأثير التحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٨) على الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للطبقة الوسطى، وما هي آليات التكيف مع هذه الأوضاع، وماهي رؤيتها لمستقبل الطبقة الوسطى.

وقد اجريت الدراسة على (١٥) حالة من العاملين بالقطاع الحكومي بمدينة المنيا موزعين على مهن فنية وإدارية عليا وسطى و دنيا.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: وعي جميع حالات الدراسة بالطبقة التي تنتمي إليها، ومعاناة الغالبية العظمي منها من عدم كفاية الداخل وتأثر أوضاعها الإقتصادية من جراء ذلك، وانحسار علاقتها الأسرية و العائلية و أدوارها المجتمعية. كما ظهر أيضا عزوف تلك الطبقة عن المشاركة السياسية وانخفاض مستوي الثقة في معظم مؤسسات الدولة. وتوقع الغالبية تعرض الطبقة الوسطي لمزيد من الإفقار في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الطبقة الوسطي، التحولات الإقتصادية، الشرائح الإجتماعية.

Abstract

The current study seeks to discern the effect of the economic transformations in Egypt during the period from 2011 to 2018 on the social, economic and political situations of the Egyptian middle class. It discusses the applied

mechanisms to handle these situations. The study was conducted on 15 cases of governmental employees in Minia from both sectors; technical and managerial representing the high, middle and lower segments.

The study resulted in that the majority of the middle class are aware of their social class and that they were affected economically due to the shortage of income. The members of the middle class witnessed as well retracting of family and social relations, in addition to abandonment of political participation besides low level of confidence in governmental institutions. The middle class is expected to be exposed to more poverty and weakness in the future.

Keywords: the middle class, economic transformations, social segments.

مقدمة عامة

الحديث عن الطبقة الوسطي في المجتمع المصري- حديث بالغ الأهمية في الآونة الأخيرة، لما تمثله من أهمية اجتماعية وسياسية واقتصادية في أي مجتمع، وما تحققه من توازن،.والتي يعتمد عليها تماسك البناء الاجتماعي.

إلا أنه في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تعرضت تلك الطبقة للتقلص والانكماش نتيجة مجموعة من المتغيرات البنائية التي حدثت داخل المجتمع المصري منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ومروراً بتطبيق برنامج الخصخصة وإعادة الهيكلية الرأسمالية وانتهاء ببروز العولمة وهيمنتها علي سياسات الدول النامية من خلال آليات رئيسية تمثلت في سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتطبيق اتفاقات الجات.. إلخ، ثم ثورة يناير ٢٠١١ حيث انفجرت تطلعات الطبقة الوسطي السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر من أجل تحقيق طموحاتها الخاصة في بلد جديد تسوده العدالة الاجتماعية – إلا أن ثورة يناير " ٢٠١١ "جاءت عكس توقعات وأحلام وطموحات الطبقة الوسطي – وهنا كانت مأساة الطبقة الوسطي

ومتاعبها وخسائرها ذات الوجوه المتعددة، حيث دخل ما يقرب من خمسين مليون غاضب نفقاً مظلماً نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسب تزيد عن ١٠٠ % إلي جانب تراجع دور الأسرة المصرية من الطبقة الوسطي عن توفير نفس درجة ونوع التعليم والصحة وخدمات الرفاهية لأولادها، والتي كانت توفرها لها فى الماضي.

ومع بداية عام ٢٠١٦ وما أتخذته الدولة من قرارات اقتصادية تنفيذاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لتحسين هيكل الاقتصاد المصري وتحقيق التنمية المستدامة فى القطاعات المختلفة، تزايدت هموم الطبقة الوسطي ولم يعادلها حضور مادي أو معنوي، حيث هبوط آلاف من الأسر في الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطي سنوياً إلي أحزمة الفقر، بدلاً من أن تصعد لأعلي أو تحافظ علي مكانتها ضمن الطبقة الدنيا نتيجة ثبات دخولها والانخفاض المتوالي لقيمة الجنيه المصري الذى خسر ٦٠% من قيمته بعد قرار التعويم عام ٢٠١٦

.(Zainalabidin, 2019,pp.1-5)

وأصبح يسود بين الطبقة الوسطي حالة من عدم الرضا عن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – ويزيد من هذا السخط لديها غيابها التام من قبل صناع القرار السياسي؛ فالخطاب السياسي دائماً ما يتحدث عن محدودي الدخل دون تحديد موقفهم الاجتماعي بالضبط وضرورة الاهتمام بهم، بينما يركز الخطاب الإعلامي علي شخوص الأغنياء وأصحاب الثروات وكيفية حصول الدولة علي حقها منهم. والطبقة الوسطي لا وجود لها وسط ثنائية "محدودي الدخل والأغنياء" علي الرغم من أن هذه الطبقة هي التي تقوم بدور الدولة لنفسها وبنفسها من حيث تعليم أبنائها وعلاجهم وتحمل الضرائب التي تفرضها الدولة عليها وهي الطبقة التي تقع فوق رأسها كل الإجراءات والضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فالمشكلة الآن ليست في تدهور أوضاع الطبقة الوسطي الاقتصادية والاجتماعية وقسوة إجراءات الحكومة علي أوضاعها – وإن ظلت برمتها مشكلة – إنما المشكلة الرئيسية الآن في مصر هي السياسة التي لا تحاول إعادة الاعتبار للطبقة الوسطي ومركزيتها المجتمعية ولم يدرك حتي الآن الخطاب السياسي في مصر، إن طموحات الطبقة الوسطي يجب أن تكون جديرة بالاعتبار، وأنه لا مستقبل في مصر ولمصر إلا برعاية واستنهاض الطبقة الوسطي في المجتمع حيث أن إفقار هذه الطبقة سوف يدفعها إلي توجيه طاقاتها نحو البحث عن ما يسد حاجاتها بأساليب متعددة بدلاً من الإبداع والمشاركة الإيجابية إلي جانب تردي منظومة القيم الإجتماعية والسياسية وافتقاد الحس الوطني الضامن للمحافظة علي مؤسسات الدولة والنظام الاجتماعي.

والسؤال الذي تطرحه الدراسة الراهنة وتسعي للإجابة عنه هو: هل فكرت المنظومة السياسية في مصر في أحوال الطبقة الوسطي في ظل ما أصاب المجتمع في السنوات الأخيرة من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية أثرت علي أوضاعها؟ وهل هناك حلول مطروحة علي الساحة السياسية لخروج الطبقة الوسطي من دائرة الافقار؟

المبحث الأول: الإطار المنهجى للدراسة:

١- إشكالية الدراسة:

شهدت الطبقة الوسطي في مصر في السنوات الأخيرة كنظيرتها في كل بقاع العالم تحولات وتحديات عديدة منذ تبنى الدولة في السبعينات نموذج تنموي قائم علي اقتصاديات السوق، مروراً بالخصخصة والعولمة فى التسعينات ثم الإصلاحات الهيكلية التى طبقتها مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ وأخيراً برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ والذي تضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية بهدف رفع إنتاجية الاقتصاد المصري، والتي جاء في مقدمتها إطلاق خطة طموحة لكبح عجز الميزانية الذي تجاوز ١٠% من إجمالي الناتج المحلي، وحفض الانفاق الحكومي، وترشيد الدعم المحلي، الإلغاء التدريجي لدعم الوقود، زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية إلي جانب تنفيذ عدد من المشروعات التنموية العملاقة.. إلخ من الإجراءات التي كان الهدف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو وخلق فرص عمل والوصول إلي الفئات الاكثر احتياجًا. إلا أن هذه الإصلاحات الاقتصادية لم تتمكن من التصدي للفقر ومعدلات البطالة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، كما أن ثمار هذه الإصلاحات لم تنتقل إلي المواطن العادي، حيث أدي التوقف عن سياسة التسعير الجبرى وتحرير سعر الصرف وتعويم الجنيه، وتحرير أسعار الطاقة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة.. إلخ إلي تآكل دخول الغالبية العظمي من الطبقة الوسطي في ظل ثبات الأجور أو تحركها جزئيا بما لا يلبي الاحتياجات الأساسية لأبناء هذه الطبقة.

وفي هذا الصدد تشير الأرقام الأخيرة التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلي ارتفاع نسبة المصريين الفقراء الواقعين تحت خط الفقر من ٣٢.٥% عام ٢٠١٧ -٢٠١٨ مقابل ٢٥.٢% عام ٢٠١٠-٢٠١١، وهذا ما أكده البنك الدولي الذي أشار إلي أن الاصلاحات الاقتصادية قد أثرت علي أوضاع الطبقة الوسطي (تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن الدخل والانفاق والاستهلاك،٢٠١٨، ص٧٠-٧٥). إلي جانب انكماشها

وخاصة الشريحة البيروقراطية، وشريحة البرجوازية الصغيرة التقليدية، مع زيادة محددودة في حجم الشريحة البرجوازية الحديثة.

والسؤال الذي تطرحه اشكالية الدراسة هنا: إلي أي مدي أثرت التحولات الإقتصادية التي شهدتها مصر خلال الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٨ علي أوضاع الطبقة الوسطي اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. خاصة أن شروط بقاء الطبقة الوسطي وفاعليتها يجب مناقشته في ضوء تغير دور الدولة و سياستها و توجهاتها المختلفة.

٢-أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

١-أهمية الطبقة الوسطي ودورها في المجتمع، حيث تعد بمثابة العمود الفقري له ومحور التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي و المحرك الرئيسي للتجارب الإنمائية الناجحة، وتطوير وتحديث البنية الإجتماعية.

٢-تقلص حجم الطبقة الوسطي في مصر في السنوات الأخيرة، والتدهور الواضح في أوضعها الإقتصادية والإجتماعية نتيجة الانخفاض الشديد في دخلها الحقيقي والفجوة الواسعة بين الدخل والأسعار.

٣-رصد تأثير التحولات الإقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٨ علي أوضاع الطبقة الوسطي بشرائحها المختلفة، ومظاهر التغير الذي طرأ عليها.

٤-فهم الطبقة الوسطي والتعرف علي ما تحتويه من مضامين اجتماعية واقتصادية وظروف معيشية تفيد في وضع خطط التنمية و رسم سياسة تحقق مصالح المجتمع.

٣- أهداف الدراسة و تساؤلاتها:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في الكشف عن تأثير التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٨) علي الطبقة الوسطي الحضرية وآليات التكيف مع هذه التحولات من قبلها ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية والتساؤلات الفرعية علي النحو التالي:

١- التعرف علي تأثير التحولات الإقتصادية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) علي الأوضاع الإقتصادية للطبقة الوسطي الحضرية ويتفرع من هذا الهدف الفرعي التساؤل التالي:

- ما هو تأثير هذه التحولات الإقتصادية علي كلٍ من: الدخل، مصادره، مدي كفايته، ممارسة عمل إضافي، نوعية الحياة وآليات التكيف في أوقات التهديد الإقتصادي، المخاوف من الوضع الاإقتصادي الحالي؟

٢- التعرف علي تأثير التحولات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) علي الأوضاع الإجتماعية للطبقة الوسطي الحضرية و آليات التكيف معها، و يتفرع من هذا الهدف الفرعي التساؤل التالي:

- ما هو تأثير هذه التحولات الاقتصادية علي كلٍ من العلاقات الأسرية والعائلية، أنماط التفاعل والتواصل مع الآخرين، النظرة لقيمة التعليم، الدافعية نحو المشاركة المجتمعية، ممارسة الأنشطة الترفيهية؟

٣- التعرف علي تأثير التحولات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) علي الأوضاع السياسية للطبقة الوسطي الحضرية و آليات التكيف معها، ويتفرع من هذا الهدف الفرعي التساؤل التالي:

- ما هو تأثير التحولات الاقتصادية علي كلٍ من الفاعلية السياسية، المشاركة السياسية، التوجهات نحو مؤسسات الدولة و مدي الثقة بها؟

٤- التعرف علي رؤية حالات الدراسة للدور الذي يجب أن تقوم به الدولة تجاه الطبقة الوسطي الحضرية في المرحلة الراهنة، وتوقعها لمستقبلها في المرحلة القادمة، ويتفرع من هذا الهدف الفرعي التساؤلات التالية:

- ما هي رؤية حالات الدراسة للدور الذي يجب أن تقوم به الدولة تجاه تجاه الطبقة الوسطي الحضرية في المرحلة الراهنة، وتوقعها لمستقبلها في المرحلة القادمة؟

٤-نوع الدراسة:

تندرج الدراسة الراهنة ضمن مجموعة الدراسات الوصفيه والتي يتم التركيز فيها علي مجموعة التغيرات التي طرأت علي بنية الطبقة الوسطي نتيجة التحولات الإقتصادية التي شهدتها مصر خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٨).

٥- التوجه النظري للدراسة:

يعتبر موضوع دراسة الطبقات الإجتماعية أحد الموضوعات الهامة التي تثير جدلًا واسع النطاق نتيجة التبيانات الفكرية و الإتجاهات الإيديولوجية بين المفكرين. ويعد عالم الإجتماع رايت ميلز من أوائل من اهتموا بدراسة الطبقة الوسطي من منظور تكنولوجي، حيث يري أن

نشأة الطبقة الوسطي الجديدة قد ظهرت نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية، نتيجة الحاجة إلي أعداد كبيرة من المتخصصين والمديرين والموظفين للعمل في المجالات الإقتصادية المختلفة (Mills, 1953, p.307).

وقد أشار ميلز في دراسته للطبقة الوسطي الجديدة إلي عدد من الملامح والتي جاء في مقدمتها ما يلي:

- أن الطبقة الوسطي الجديدة تتصف بالتناقض مقارنةً بالطبقة القديمة، فالطبقة القديمة حاربت المؤسسات الإحتكارية بإسم الملكية الصغيرة بينما الطبقة الوسطي الجديدة تجد فرصها في العمل وأمانها الوظيفي في نفس المؤسسات الاحتكارية التي تدين لها بالولاء.
- الوظيفة هي المصدر الوحيد للدخل وأن كل ما يحلم به الناس لا يستطيعون الحصول عليه إلا بفضل دخلهم الوظيفي.
- الفرد في الطبقة الوسطي الجديدة غير مهتم بأي صراع سياسي نتيجة ما يعانيه من أوضاع سيئة، فهو يفتقد لأي إحساس بالمصالح الإقتصادية والسياسية ولا يشعر بأي أزمة حادة متعلقة بوضعه الإجتماعي والوظيفي، كما أنها طبقة صامتة سياسيًا تتمتع بقدر كبير من اللامبالاة السياسية في نفس الوقت.
- لاتنتمي لأي حزب أو جمعية من جمعيات المجتمع ولا تتمتع بوعي طبقي ولا يوجد بين أفرادها هدف أو رؤية مشتركة، وهي الشروط الموضوعة لتشكيل طبقة، إلا أنها طبقة في ذاتها "in itself"و ليست طبقة لذاتها "for itself" أي الاستمرار في التزايد العددي مستقبلًا دون أن تشكل قوة (حسن، ٢٠٠٧،ص٣).

وفي ضوء رؤية ميلز لملامح الطبقة الوسطي الجديدة فإن الدراسة الراهنة سوف تعتمد علي هذه الرؤية في المعالجة النظرية للدراسة والتي تركز علي العلاقة بين الدولة والطبقة الوسطي وتحديد أهدافها وتساؤلاتها واختيار عينة الدراسة إلي جانب الاستفادة منها في تفسير تاثير التحولات الإقتصادية علي حالات الدراسة إقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

٦– منهجيه الدراسة وأدواتها:

أ – منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الراهنة علي طريقة دراسة الحالة والتي تعد من أنسب الطرق ملائمة لفكرة لدراسة الراهنة القائمة علي مبدأ (دع المبحوث يتحدث) (الجوهري، ١٩٩٨، ص ٢٩١– ٢٩٢) حتي يمكن رسم صورة كاملة لمظاهر التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية علي بنية للطبقة الوسطي من جراء السياسات الاقتصادية التى طبقتها الدولة ما بعد (٢٠١١) وما هي الاليات التي اتبعتها هذه الطبقة للتكيف مع هذه السياسات.

ب- أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة الراهنة علي دليل دراسة الحالة والذي تضمن البيانات التالية:

- **بيانات أساسية عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة.**

- التحولات الاقتصادية بعد "٢٠١١م" والأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطي، وإلي أي مدي ساهمت هذه التحولات في أفقار الطبقة الوسطي. وما هي آليات التكيف التي تتبعها للتعامل مع هذه الأوضاع الجديدة.
- التحولات والأوضاع الاجتماعية للطبقة الوسطي، وإلي أي مدي ساهمت هذه التحولات في التأثير على أوضاعها الاجتماعية علي المستوي الأسري والعائلي والمجتمعي بصفة عامة.
- التحولات الاقتصادية والأوضاع السياسية للطبقة الوسطي، وإلي أي مدي ساهمت هذه التحولات في التأثير علي أوضاعها السياسية بصفة عامة.
- رؤى حالات الدراسة للاجراءات التي يجب تطبيقها من قبل الدولة لخروجها من حالة الإفقار التي تعيش فيها وتوقعات حالات الدراسة لمستقبل الطبقة الوسطى.

ج- مجالات الدراسة:

يتمثل مجال الدراسة فيما يلي:

١- المجال الجغرافي:

تمثل مدينة المنيا المجال الجغرافي للدراسة بمعناه الواسع وقد تم التعامل مع هذا المجال علي اعتبار أنها مدينة حضرية تتميز بتنوع كافة المستويات الإجتماعية واقتصادية التي تعكس التوزيع الطبقي للمجتمع المصري، كما تضم العديد من المؤسسات الحكومية التي يعمل بها أعداد كبيرة من العاملين ذات المستويات الفنية والإدارية المختلفة والتي تمثل الشرائح الثلاثة للطبقة الوسطي وهي الشريحة العليا، والوسطي والدنيا.

٢- المجال البشري:

يتمثل المجال البشري في الدراسة الراهنة فى عينة من العاملين بالقطاع الحكومي في مدينة المنيا – بلغ عددها (١٥حالة) تم اختيارها بطريقة عمدية حتي نضمن تمثيلها للشرائح الثلاثة للطبقة الوسطي – موزعة علي النحو التالي:

- **الشريحة العليا** وتضم عدد (٢) أستاذ جامعي، عدد (٢) وكيل وزارة بإحدي المصالح الحكومية، مدير إحدي البنوك بمدينة المنيا.
- **الشريحة الوسطي:** وتضم خمس حالات موزعة ما بين مهندس زراعي حاصل علي بكالوريوس زراعة مدير مدرسة ثانوية حاصل علي ليسانس لغة عربية، أخصائي نفسي حاصل علي ليسانس علم النفس، مبرمج كمبيوتر حاصل علي بكالوريوس حسابات ومعلومات، محاسب حاصل علي بكالوريوس تجارة
- **الشريحة الدنيا:** وتضم خمس حالات موزعة ما بين فني لحام بإحدي المصالح الحكومية حاصل علي دبلوم صناعي، موظف إداري حاصل علي دبلوم تجارة، مسئول صيانة حاصل علي دبلوم صناعي، رسام في قصر الثقافة حاصل علي دبلوم إعداد فني صناعي، موظف في إدارة البريد حاصل علي دبلوم تجارة.
- ويرجع إجراء الدراسة علي فئة العاملين بالقطاع الحكومي للاعتبارات التالية:

– أنها أكثر الفئات تأثراً بالاجراءات الإقتصادية التي اتخذتها الدولة بعد ٢٠١١ نظراً لحصولها علي دخول ثابتة إلي حد كبير.

– أنها أكثر الفئات التي تتعرض للاستغلال وتقلبات السوق وأسعاره المرتفعة.

– أنها أكثر الفئات التي تقوم بدور الدولة عن نفسها من حيث تعليم أبنائها وعلاجهم وتحمل الضرائب التي تفرضها الدولة عليها،..... إلخ

– أنها أكثر الفئات التي استفادت من التحولات الإقتصادية والسياسية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، وهى أيضاً من أكثر الفئات التي تعاني الآن من جراء ما حدث من إجراءات اقتصادية بعد ثورة ٢٠١١.

وتجدر الإشارة إلي أن هذا التقسيم لا يظهر عادة في شكله الخالص الذي تكون فيه الفواصل واضحة وحادة بين هذه الشرائح، وإنما يعد من وجهة نظر الباحث أقرب الإجراءات المنهجية وضوحاً من حيث محاولة رصد التباينات بين شرائح الطبقة الوسطي.

٣-المجال الزمني:

أجريت الدراسة الميدانية في الفترة من ديسمبر ٢٠١٧ إلي مارس ٢٠١٨.

٧-مفاهيم الدراسة:

تتضمن الدراسة الراهنة مفهومين رئيسيين هما الطبقة الوسطي والتحولات الاقتصادية وذلك علي النحو التالي:

- **مفهوم الطبقة الوسطي:**

يمثل وضع تعريف للطبقة الوسطي أهمية كبري لأي بحث، حيث أن التعريف هو الذي يحدد أي الفئات الإجتماعية التي تدخل في مصاف الطبقة الوسطي،وما هي حدود هذه الطبقة وأيضاً ماهية معايير التصنيف. ورغم تعدد البحوث التي تناولت الطبقة الوسطي بالتعريف والتحليل في مجملها إلا أنها لم تتفق علي شئ قدر اتفاقها علي صعوبات وإشكاليات التحديد النظري لتلك الطبقة، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات بعضها خاص بطبيعتها التي تتكون من خليط متنافر وغير متجانس من المكونات ومن ثم يصعب تجميعها بدقة في إطار مفهوم واحد، إلي جانب نوعية الأطر والتوجهات الايديولوجية للباحثين في مجال دراسة الطبقات الاجتماعية (العيسوى، ١٩٨٩، ص ١٤-١٥).

وفي ضوء ما سبق الإشارة إليه من إشكاليات حول تعريف الطبقة الوسطي سوف يشير الباحث إلي أهم التعريفات النظرية للطبقة الوسطي ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك علي النحو التالي:

يعرف "ماركس وانجلز" الطبقة الوسطي بأنها الطبقة البرجوازية الصغيرة التي تضم مجموعة من صغار رجال الأعمال وأصحاب المحلات و المهنيين، ويعرفها "رايت ميلز" بأنها طبقة أصحاب الياقات البيضاء ممن يعملون في ملكية غيرهم ولهم حق في ما تنتجه هذه الملكية، أما "ماكس فيبر" فقد عرفها بأنها الطبقة التي تقع بين الطبقة العليا والدنيا (Subberwal, 2009, p. M9)

يعرف (عبدالمعطي، ٢٠٠٢، ص١٩٨) الطبقة الوسطي بأنها جماعة تحتل مواقع مختلطة داخل تنظيمات العمل نتيجة لدخولها في علاقات إنتاجية متنوعة مختلطة ومتناقضة وغير متناقضة – فهي تشارك أو تنوب عن الرأسمالية في الهيمنة علي العمل المأجور، وإدارة رأس المال العينى، وتقترب من العمل المأجور في بعض الخصائص والأوضاع، حيث تعمل هي بالأجر، ولهذا فإن جماعاتها مرشحة للحراك إلى المواقع الرأسمالية وبعضها الآخر نتيجة لتفاعل آليات الاستغلال

والافقار معرضة للحراك الهابط إلي المواقع العمالية – ولهذا فجماعاتها ذات وعي متباين وأحياناً متناقض يجمع بين وعي يقترب بها من وعي بعض شرائح الرأسمالية – وآخر يقترب بها من بعض الشرائح العمالية. وقد عرفت أيضًا بأنها " لطبقة التي تضم مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش علي المرتبات المكتسبة من الحكومة والقطاع العام ومن يعمل في المهن الحرة الخاصة" (عدلي، ٢٠١١، ص ١٤).

كما عرفها " غريب محمد سيد أحمد " بأنها مجموعة من الناس تشترك في فئة دخل محددة، وتتميز بوضع مهني معين داخل نظام الإنتاج، وعلي مستوي تعليمي متقارب ولها أسلوب حياة خاصة (أحمد، ١٩٧٢، ص١٥).

بينما تعرف أيضًا بأنها "فئات متنوعة في ارتباطاتها الاقتصادية وانتماءاتها الاجتماعية وأصولها التاريخية، كما أنها تضم تشكيلة متنوعة من متوسطي الفلاحين والحرفين من أصحاب الورش ومتوسطي التجار والجانب الأعظم من موظفي الدولة"

وكذلك تعرف بأنها جماعة اجتماعية تتميز عن غيرها من الجماعات من حيث الموقع الذي تشغلة في الانتاج ومن حيث علاقتها بوسائل الإنتاج الاساسية، ودورها في تنظيم الاجتماعي للعمل، وكيفية ومقدار ما تحصل علية من نصيب من الثروة الاجتماعية، وتتوقف قوه الطبقة فالمجتمع علي مالها من فاعلية في المجالات السابقة (عبد المعطي، ١٩٨٨، ص ١١٢).

- **التعريف الإجرائي للطبقة الوسطي:**

يقصد بالطبقة الوسطي في الدراسة الراهنة بأنها جماعات الموظفين علي نحو عام الذين يعملون ضمن تنظيم معين للإنتاج وهو التنظيم الحكومي لمؤسسات الدولة و يتقاضون أجرًا ثابتًا.

- **مفهوم التحولات الاقتصادية:**

التحول الإقتصادي: "هو عملية تغير مستمر في الهياكل الإقتصادية، أي إلغاء القديم وتأسيس نظام جديد، وانتقال الإقتصاد من نظام معين إلي نظام أكثر تطورًا وأكثر تناسبًا مع الواقع".

وهناك من يري بأن عمليات التحول "تأتي عبر تفكيك مجموعة آليات كلية وجزئية موروثة وتشكيل أخري، نتيجة ظهور نظام جديد يتجه نحو اقتصاد السوق و تكون سياسته قائمة علي تقييد التدخل المباشر للدولة" (المعموري، ٢٠١٦، ص١١١).

- **التعريف الاجرائي لمقهوم التحولات الاقتصادية:**

يقصد به في الدراسة الراهنة الإجراءات التي نفذتها مصر من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادي عام ٢٠١٦ بهدف معالجة بعض المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد المصري المتمثلة بصفة خاصة في عجز الموازنة العامة و ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي وذلك من خلال حزمة من الإجراءات، أهمها خفض الإنفاق الحكومي، ترشيد الدعم لبعض الخدمات، رفع أسعار المحروقات...إلخ من الإجراءات التي ساهمت في ارتفاع الأسعار بصورة لا تتناسب مع مستوي دخل وأجور العالبية العظمي من الطبقة الوسطي.

المبحث الثانى: الدراسات السابقة

تنبع أهمية مسح الدراسات السابقة المعنية بظاهرة ما وتوثيقها وتحليلها من أنها القاعدة الأساسية التى تنطلق منها أى جهود بحثية أخرى فى مجال دراسة نفس الظاهرة ، كما إنها تعد الخطوة الواجب إجرائها قبل الشروع فى أى جهد بحثى جديد.

ومن هنا فإن الدراسة الراهنة سوف تسعى إلى محاولة الإلمام بالجهود البحثية السابقة التى تناولها الباحثين حول قضية الطبقةالوسطى من حيث كيفية تناولهم لها وأى الموضوعات أو القضايا التى حظيت بأهتمام مكثف وأى الموضوعات التى مازالت تحتاج لمزيد من الدراسة والبحث حتى تكون نقطة إنطلاق الدراسة الراهنة.

أولاً الدراسات العربية

وتنقسم إلى محورين أساسين و ذلك على النحو التالى:

المحور الأول: دراسات تناولت علاقة الدولة بالطبقة الوسطى.

الدراسة الأولى: الشافعى، مؤمن محمد كمال (١٩٩٦). الدولة والطبقة الوسطى فى مصر تحليل بنائى تاريخى لدور الدولة فى دعم الطبقة الوسطى وتنميتها فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانيية:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الدولة فى تأسيس الطبقة الوسطى، وذلك من خلال تتبع علاقة الدولة بالطبقة الوسطى فى مراحل تاريخية متعاقبة بدءاً من عصر محمد على ثم مرحلة الإحتلال البريطانى، ثم الفترة من العشرينات حتى الأربعينات وهى الفترة التى أطرد فيها نمو الطبقة الوسطى وأكتمل بنائها، ثم من عام (١٩٥٢-١٩٦٧) وهى الفترة الذهبية للطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، ثم بعد عام ١٩٩٧م وبدايات إنهيار الطبقة الوسطى والإضرار بمصالحها

ومكاسبها بسبب تغير توجيهات الدولة و إتجاهاتها الأيدولوجية لدعم طبقة أخرى وهى الطبقة الرأسمالية. ولعلى من أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة هو أن محمد على يعد من أهم الشخصيات التى يرجع إليها الفضل فى وضع لبنات هذه الطبقة بصورة تلقائية عندما إحتاج عند تأسيس تجربته التحديثية الى موظفين ومدرسين وضباط ، ولذلك وفر لهم فرصة تلقى تعليماً مدنياً وعلمانياً حديثاً سواء داخل مصر أو خارجها، كما تعد الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٧ هى فترة النضج للطبقة الوسطى حيث استخدمت النخبة الحاكمة فى هذه الفترة عدد من الآليات التى دعمت الطبقة الوسطى مثل سياسات الإصلاح الزراعي والتأمينات وإقامة القطاع العام ومجانية التعليم والتوظيف الحكومي – وقد أسهمت هذه السياسات في دعم النهضة الاقتصادية والسياسية والثقافية للطبقة الوسطى.

الدراسة الثانية: لطفى، منال وشحاته، دنيا (١٩٩٨). الدولة والطبقة الوسطى المصرية:

تسعى الدراسة إلى التعرف على رؤية عينة عشوائية تنتمى للطبقة الوسطى لأداء الدولة الاقتصادى والإجتماعى والسياسى والثقافى، وقد شملت العينة على أربع فئات ينتمون للطبقة الوسطى: من التجار والموظفين والصحفيين والصيادلة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التركيز الأساسى لدى التجار والصيادلة والموظفين أنصب على القضايا الاقتصادية والاجتماعية يلى ذلك فى المرتبة التالية. القضايا السياسية والثقافية، أما بالنسبة لشريحة الصحفيين فقد حظيت القضايا السياسية بالإهتمام الأساسى، كما أظهرت نتائج الدراسة أن العينات محل الدراسة ترى أن الدولة عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية بكفاءة، وأنها تقوم بإساءة استخدام السلطة وممارسة العنف، وان آليات خلق الطبقة الوسطى فى مصر مثل التعليم والتوظيف لم تؤدى الا لحراك صاعد بالمعنى الاقتصادى فقط وليس بالمعنى السياسى، كما أظهرت العينة خوف شديد من التعبير عن رأيها الحقيقى فى أداء الدولة المصرية.

الدراسة الثالثة: عدلى، هويدا، (٢٠٠١)، الطبقة الوسطى دراسة توثيقية تحليلية:

تهدف الدراسة الى التعرف على ملامح الجهد البحثى الذى قامت به الجماعة البحثية بدراسة الطبقة الوسطى فى مصر خلال الربع الأخير بدءاً من ١٩٩٥وحتى الآن، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التحولات الاقتصادية والإجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى على مر تاريخه كان لها تأثيرها الكبير على الطبقة الوسطى سواء على مستوى النشأة أو النمو وكذلك التشرذم والتفكك وأن مجرى التحول الأساسى يسير فى اتجاه مزيد من الفرز والتمايز

والاستقطاب داخل الطبقة الوسطى مما يعنى مزيد من التفكك داخل هذه الطبقة وداخل البناء الاجتماعى ككل.

الدراسة االرابعة: عبد المعطي، عبد الباسط (٢٠٠٢). لطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر واتجاهات التغير والتفاعلات(١٩٧٥-٢٠٢٠):

يتمثل هدف الدراسة فى استطلاع أهم اتجاهات تغيير المواقع الطبقية فى مصر خلال الفترة من(١٩٧٥-٢٠٢٠)، وما هى أهم العوامل والتفاعلات والتشابكات التى إنتجت اتجاهات التغيير. وما انعكاسات هذه التفاعلات على أوضاع وعلاقات ووعى المواقع الطبقية فى مصر وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج سوف نشير إلى ما يتعلق منها بالمواقع الوسطى وذلك على النحو التالى:

- عانت المواقع الوسطى خلال العقود الماضية مزيداً من التباين والاقصاء النسبى، وإنحسار فرصها فى إشباع حاجاتها وحراكها الذى وصل إلى حد إفقار معظم شرائحها الدنيا وبعضاً من شرائحها الوسطى.
- على الرغم من ظهور شريحة جديدة من البرجوازية الصغيره ذات الارتباط بتداعيات الكوكبة تكنولوجياً وعلمياً وسياسياً فأن غالبية المواقع الوسطى تكاد تعانى من الانهزام فى سياق الصراع الطبقى الاقتصادى والسياسى خاصة بعد تحول الصقل الاقتصادى لصالح القطاع الخاص.
- إنحسار فرصها فى المشاركة فى المجالس النيابية أمام تكلفة الانفاق علي الانتخابات والعائلات فى الريف إلى جانب تراجع المد اليساري النقدى بينها مقارنة بحقبة الستينات والسبعينات لصالح الايديولوجية الاسلامية التى عززتها توجهات حكم السادات.

الدراسة الخامسة: دائرة الاحصاءات العامة ووزارة التخطيط، الأردن،(٢٠١٠): الطبقة الوسطى فى الأردن تتأكل:

تهدف الدراسة الى تقديم البيانات والتحليلات التى تساعد فى صياغة سياسات تهدف الى توسعة الطبقة الوسطى وتقديم صورة عن وضع الطبقة الوسطى فى عام ٢٠١٠ ومقارنة ذلك فيما يخص بعض المؤثرات بالوضع فى عام ٢٠٠٨. وقد توصلت الدراسة الى عدد نتائج أهمها – ان الطبقة الوسطى فى الاردن تأكلت وباتت تشكل ٢٩% من اجمالى عدد السكان حتى عام ٢٠١٠مقارنة ما نسبة ٤١% فى عام ٢٠٠٨، وان أفراد هذه الطبقة ينفقون ٣٣٤.٧% من

الدخل ويستهلكون٣٧.٧% من اجمالى الاستهلاك، كما يقدر حجم الاسرة فى الطبقة الوسطى ٤.٧ فرد لعام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤.٥ فرد فى عام ٢٠٠٨.

الدراسة السادسة: تقريرالبنك الدولى (٢٠١٥). إحباطات الطبقة الوسطى وثورات الربيع العربى:

فى دراسة أجراها البنك الدولى عام **٢٠١٥** بهدف التعرف على الأسباب الحقيقية التى دفعت المواطن فى مصر وتونس للنزول للشارع عام ٢٠١١ توصلت الدراسة إلى عدة حقائق أهمها: أن تنامى مشاعر عدم الرضا عن مستويات المعيشة هى السبب الرئسى فى هذه الانتفاضات، حيث أن المواطن العادى ولاسيما الطبقة الوسطى يشعر بالإحباط بسبب تدهور مستويات المعيشة نتيجة لنقص فرص العمل فى القطاع الرسمى، وسوء الخدمات العامة والافتقار الى آلية لمساعدة الحكومه، وأن العقد الاجتماعى لاعادة توزيع الثروة مع عدم قدرة المواطنين على سماع صوتهم لم يعد ذوى جدوى، والطبقة الوسطى فى العالم العربى تريد التعبير عن رأيها وإتاحة المزيد من الفرص لها لسماع صوتها.

الدراسة السابعة: على،عبدالقادرعلى (٢٠١١). الدولة والطبقة الوسطى فى الدول العربية:

تهدف الدراسة إلى تقدير الوزن النسبى للطبقة الوسطى فى الدول العربية التى تتوفر لديها المعلومات المطلوبة عن الطبقة الوسطى بهدف معرفة مستوى المعيشة التى تتمتع بها هذه الطبقة مقارنة بمستوى المعيشة فى المجتمع ككل – وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:- ان مستوى ثراء الطبقة الوسطى فى الدول العربية كمجموعة ظل ثابتآ منذ منتصف تسعينات القرن ، وذلك بدلالة مؤثر ثراء الطبقة الوسطى الذى بلغ ١ إلى ٤ الأمر الذى يعنى أن الطبقة الوسطى لا تتمتع بشراء معقول وأن متوسط إنفاقها لا يختلف عن متوسط الانفاق فى المجتمع بطريقة ملحوظة (على عبدالقادر على ٢٠١١"

المحور الثانى: تحولات الطبقة الوسطى وحراكها.

الدراسة الثامنة: عفيفى، عبدالسميع عبدالحكيم (١٩٨٤). "الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى: دراسة إجتماعية لظاهرة الحراك الطبقى بين عينة من قطاع الموظفين بمدينة القاهرة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مكانة الطبقة الوسطى فى مصر وسط الطبقات الاجتماعية الأخرى وايضآ دراسة ظاهرة الحراك الاجتماعى لافراد هذه الطبقة وأهم سماتها وخصائصها وذلك بالتطبيق على عينة من موظفى جهاز الخدمة المدنية بمدينة القاهرة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التغيرات الحادثة فى بنية المجتمع المصرى خلال مراحل تاريخية متعاقبة أدت إلى إتساع نطاق الطبقة الوسطى وأن الطبقة الوسطى تضم العديد من الفئات الاجتماعية المتباينة وأن أهم معايير تحديدها ليس الموقف من ملكية وسائل الانتاج، ولكن قوة العمل ومعيار الدخل، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عدة آليات للحراك داخل الطبقة الوسطى من شريحة إلى أخرى أهمها ازدياد عدد العاملين فى الأسرة، يلى ذلك الملكية سواء كانت كانت عقارية أو زراعية ثم عامل السن والتعليم يلى ذلك مزاولة عمل اضافى، كما أرجعت الدراسة اسباب الحراك لعاملين أحدهما يتعلق بالماضى والمتمثل فى سياسات ثورة يوليو ١٩٥٢، أما بالنسبة للمستقبل فقد حددته بثلاثة عوامل تسهم فى حدوث الحراك وهم الدخل المرتفع والتعليم والوظيفة.

الدراسة التاسعة: ابراهيم، محمد عبدالحميد (١٩٩٦). أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدية المصرية خلال الفترة من (١٩٧٠– ١٩٩٠) – دراسة ميدانية مقارنة بين نمطين حصريين:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن تأثير التحولات المجتمعية التى خبرها المجتمع المصرى خلال الفترة من (١٩٧٠–١٩٩٠) على بنية الطبقة الوسطى. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التكوين غير المتجانس سمة أساسية من سمات الطبقة الوسطى الحضرية سواء من حيث الفئات الاجتماعية الداخلة فى عضوية هذه الطبقة، أو من حيث اتساع قاعدة الطبقة الوسطى وتحسين أوضاعها الطبقية فى الخمسينات والستينات بدرجة لم يسبق لها ان شهدتها من قبل؛ فى حين أن العقود التالية لذلك شهدت موقفا مغايراً تماماً، حيث تعرضت الطبقة الوسطى لنوع من التفكيك واعادة التركيب مرة أخرى. وقد ارتبط صعود الطبقة الوسطى وكذلك هبوطها بالطبع الخاص لحضور الدولة داخل الميدان الاقتصادى والاجتماعى فى كل مرة أما عن مستقبل الطبقة الوسطى. وتوقعت الدراسة تزايد حدة التمايزات الإجتماعية بين شرائح الطبقة الوسطى ازدياداً كبيراً ينبىء عن افقار متزايد لغالبية الفئات الإجتماعية داخل هذه الطبقة وثراء قلة منها مقارنة بالطبقة العليا. والنتيجة انقسام المجتمع إلى طبقتين فقط؛ طبقة قليلة العدد ذات وزن سياسى واقتصادى مؤثر وطبقة دنيا واسعة.

الدراسة العاشرة: تقريرالبنك الدولى (٢٠٠٥) ديناميكية الطبقة الوسطى والربيع العربى:

فى دراسة أجراها البنك الدولى عام ٢٠٠٥ فى المنطقة العربية بإستخدام منهج خط الضعف والذى تم حسابه عند ٩و٤دولار للشخص فى اليوم الواحد بتقديرات عام ٢٠٠٥ توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وفقًا لهذا المنهج فإن ٣٦% من سكان البلدان الخمسة التى اجريت عليها الدراسة وهى مصر وسوريا وتونس وليبيا واليمن ينتمون للطبقة الوسطى فى منتصف العقد الأول من الألفية، بينما تضخمت فئة الطبقة الوسطى إلى ٤٢% من السكان بنهاية العقد ، حيث نمت الطبقة الوسطى بشكل قوى فى تونس وسوريا ، بينما كانت ديناميكية الطبقة الوسطى سلبية فى مناطق أخرى فى الشرق الاوسط وشمال إفريقيا. أما فى مصر فقد تقلص حجم الطبقة الوسطى بدرجة كبيره – وانه على الرغم من نمو الطبقة الوسطى فى بعض البلدان العربية مثل سوريا وتونس خلال فترة الدراسة – إلا أنها كانت تعانى من تراجع مستويات السعادة فى الدول الخمس خلال الفترة السابقة على الربيع العربى وذلك بسبب انخفاض مستوى المعيشة وعدم جودة الخدمات العامة وارتفاع معدلات البطلة وسوء الإدارة الحكومية.

الدراسة الحادية عشر: شحاته، "محمد عبدالمنعم أحمد (٢٠٠٥) مستقبل تحولات انساق القيم الإجتماعية فى ظل العولمه – دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية:

تهدف الدراسة التعرف على أبرز خصائص انساق القيم الاجتماعية لدى بعض الشرائح البازغة من المواقع الطبقية الوسطى المصرية فى علاقتها بالعولمة،بالتركيز على القيم الاقتصادية مثل العمل، الاستهلاك،الادخار والاستثمار، والقيم الاجتماعية مثل حرية العلاقات بين الجنسين، الزواج، مكانة المرأة، القيم الثقافية مثل قيم المشاهدة الفنية، الأفلام السينمائية،المسرح ،القنوات التلفزيونية. وقد أجريت الدراسة على فئة المبرمجين فى مؤسسات برمجة ذات الكوادر الوسطى فى الادارة والمبيعات من شركات كبرى متعددة إلى جانب مديرو البرامج والمشروعات فى المنظمات غير الحكومية العامله فى أنشطة حقوق الإنسان والمرأة والطفولة والتنمية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الشرائح الطبقية الوسطى التى بزغت فى مجتمعنا المصرى ترتبط بالعولمة عبر مؤسسات ذات طالع كوكبى ، وأن أنماط العلاقات بين السياق الكوكبى المحلى لاتتخذ شكل العلاقة الخطية وحيدة الاتجاه من المركز إلى المحيط وهو ما يتضح

بدرجة كبيرة على المستوى الاجتماعى والثقافى، وأن المبحوثين على الرغم من أنهم يتسمون فى مجملهم بقدر من التقارب "النسبى" على مستويات وجودهم الاجتماعى الطبقى إلا أن أنماط وجودهم بمستوياتها المختلفة داخل نطاق التكوينة الاجتماعية قد تمثل الفيصل فى كافة الأحوال للحكم على انماط وعيهم، وأن اتساق القيم لدى عينة الدراسة لاتتسم بنفس القدر من الاتساق النسبى الذى ميز أنماط وجودها على المستوى الكوكبى، حيث تبين وجود تباينات عديدة قد يصل إلى حد التناقض بين نوعيات ومستويات القيم إلى تتبناها نسبة مقدرة من هؤلاء المبحوثين وهو ما يتضح حالياً فيما يتعلق بقيمهم الاقتصادية من ناحية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى والتى تتراوح بين التقليدية والحداثة وما بعد الحداثة، كما تعد الشرائح الوسطى المصرية البازغة الاكثر قدرة مقارنة بغيرها من شرائح المجتمع المصرى على التعامل مع عملية العولمة بآلياتها المختلفة بقدر ملحوظ من الوعى النقدى بحكم تكوينهم العلمى.

الدراسة الثانية عشر: على، محمد سيد احمد (٢٠٠٥). الخطاب السياسى للطبقة الوسطى المصرية – دراسة تحليلية لأفكار بعض رموز الطبقة الوسطى:

تهدف الدراسة إلى تقديم قراءة علمية سوسيولوجية للخطاب السياسى للطبقة الوسطى المصرية فى الفترة من(١٩٨٧-٢٠٠٠)،وذلك من حيث القضايا والموضوعات التى يعتنى بها الخطاب السياسى للطبقة الوسطى، وموقف الخطاب السياسى لهذه الطبقة من سياسات النظام السياسى وأدائه وموقف الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى من بعضها لبعض وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها – أن الخطاب السياسى للطبقة الوسطى بروافده المتعددة هو بالفعل الخطاب السياسى للمجتمع المصرى فى العصر الحديث، وأن الطبقة الوسطى المصرية رغم مرور ما يقرب من قرنين من الزمان على نشأتها التلقائية – أثناء بناء محمد على للدولة الحديثة إلا أنها لم تستطيع ان تشكل بنية طبقية متميزة،ولم يتبلور موقفها الايديولوجى والسياسى حيث مازالت فى مرحلة الطبقة في ذاتهاا ولم تتحول إلى مرحلة الطبقة لذاتها،كما أظهرت نتائج الدراسة أيضا إن الخطاب السياسى للطبقة الوسطى هو خطاب متناقض ومتهافت إلى حد سواء على مستوى الخطابات الفرعية بعضها البعض أو على مستوى كل خطاب فرعى مستقل من منطوق ومكتوب.

الدراسة الثالثة عشر: حسين، أحمد (٢٠٠٩) "إتجاهات التغير فى بنية الطبقة الوسطى الحضرية وإدارتها – تحليل سوسيولوجى تاريخى (١٩٧٥– ٢٠٠٠):

تهدف الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات التغير التى حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين فى تكوين حجم المواقع الوسطى الحضرية وادوارها وفاعليتها فى المجتمع المصرى.وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها: حدوث تقلص فى حجم الطبقة الوسطى وتراجع فى أدوارها على مدار السنوات العشر الفاصلة ما بين عامى (١٩٩٦-٢٠٠٦) إلى جانب تراجع فى حجمها الإجمالى بالنسبة لقوة العمل مقارنة بالموقع العمالى، إلى جانب عزوف الغالبية العظمى من مفردات المواقع الوسطى عن المشاركة السياسية والاجتماعية بوجه عام فى غالبية التنظيمات والكيانات القائمة، ووجود تغيرات جذرية مهمة فى علاقات عملها ومستوى تعليمها وحيازتها المهارية فى سوق العمل.

الدراسة الرابعة عشر: مركز الدراسات فى المجال الاجتماعى والاقتصادى والتسيير فى المغرب (٢٠٠٩). خصائص المشتركة للطبقة الوسطى فى المغرب:

أظهرت نتائج الدراسة التى أجراها مركز الدراسات فى المجال الاجتماعى والاقتصادى والتسيرفى المغرب عام" ٢٠٠٩" بهدف معرفة الخصائص المشتركة للطبقة الوسطى؛ أن الغالبية العظمى من الطبقة الوسطى فى المغرب يحصلون على دخل يوفر لهم قوة شرائية عالية، إلى جانب حرص الغالبية على توفير تعليماً خاصاً عالى الجودة لاطفالها بأعتبار التعليم الجيد هو إحدى الوسائل الضامنة للحراك الاجتماعى بالمغرب بالاضافة إلى الهجرة والاعمال الحرة.

كما أظهرت نتائج الدراسة اشتراك معظم الطبقة الوسطى فى مخاوف واحدة بشأن المستقبل والتى تتعلق أساساً بفقدان القدرة الشرائية وصعوبة الوصول للعقارات وضمان حياة صحية كريمة ، كما تتفق غالبية عينة الدراسة على أن أحد شروط النجاح فى الحفاظ على المنزلة المتوسطة هو أن تتوافر وظيفة مستقرة وقادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة للاسرة الصغيرة، كما ترى الغالبية ان الأنتقال من الطبقة الفقيرة إلى الوسطى أو الانتقال من الطبقة الدنيا إلى الوسطى أمر ممكن، لكن الوصول إلى الطبقة الغنية أمر مستحيل أو على الأقل أمر ممكن لكنه صعب التحقيق وذلك سبب صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل وفقدان العلاقات الاجتماعية أو عدم وجود رأس المال الاجتماعى.

الدراسة الخامسة عشر: بدوى، أحمد موسى(٢٠١٣). الطبقة الوسطى العربية من خلال تصورات أعضائها، بالتطبيق على عينة من مصر والمغرب والكويت:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى الكشف عن التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة المؤثرة فى الطبقة الوسطى فى كل من مصر والمغرب والكويت.وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الوضع الاقتصادى العام فى الدولة يؤثر فى تركيب الطبقة الوسطى داخل التركيب الطبقى فى مصر وهو ما أدى إلى زيادة حجم الطبقة الوسطى الفقيرة، ولايختلف الوضع الاقتصادى العام فى المغرب عن مصر، غير أن التزام الدولة بضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق قلص من حجم الطبقة الوسطى فى المغرب بينما تختلف الكويت عن مصر والمغرب فى ضمانها لتوفير فرص عمل أكيدة لمواطنيها للانضمام المباشر للطبقة الوسطى المستقرة.

كما أظهرت الدراسة أن البلدان الثلاثة تعانى بدرجات متفاوتة من الفساد إلى جانب علاقات الأستغلال الناشئة عن ملكية وسائل الانتاج والتحكم فيها والسلطة البيروقراطية التى تتداخل جميعها فى بعض ويغذى بعضها البعض الآخر، وتمثل فترة الستينات من القرن العشرين العصر الذهبى للطبقة الوسطى فى البلدان الثلاثة مجتمعه – وإن اختلفت مكاسب الطبقة الوسطى بأختلاف السياق الاجتماعى ، كما أثبت رصد الحراك المهنى والتعليمى لثلاث أجيال متعاقبة وجود حراك طبقى جماعى صاعد فى الستينات والسبعينات من القرن الماضى، وأن هذ الحراك لا يرجع إلى أصول طبقية ولكن يرجع إلى الحراك الطبيعى الجماعى الذى أحدثته مشروعات التنمية الاولى فى هذه البلدان عقب الأستقلال والتأسيس، إلا أن هذه البلدان تعانى فى الوقت الراهن من الحراك الطبقى الفئوى بعد انحسار الحراك الجماعى الصاعد ، ويظهر الحراك الفردى الضفدعى فى مصر والمغرب مستغلاً العلاقات التقليدية فى نهب الموارد والحصول على المنافع دون وجه حق، ولايعرف الكويت الحراك الفردى الضفدعى ولكنها تعرف الحراك الفردى الهابط ، بعد تحول الاستهلاك إلى قيمة ووسيلة للتمايز الاقتصادى فى الكويت، كما أظهرت نتائج الدراسة ان الوعى الطبقى فى البلدان الثلاثة لم يتطور من وعى عفوى نفسى إلى وعى اجتماعى مؤسسى لأسباب سياسية وثقافية وتقليدية تتلخص فى غياب المناخ الديمقراطى الحقيقى وثقافة موجه من خلال التعليم والاعلام الحكومى، وغياب دور حزبى أو نقابى، مع وجود وعى طبقى اجتماعى ضعيف ومتآكل، كما لايوجد بوادر صراع طبقى بالمعنى الماركسى الصريح فى البلدان الثلاث

الدراسة السادسة عشر: العشرى، مشيرة (٢٠١٤). الطبقة الوسطى من مرحلة الأزدهار إلى سياسات الافقار – دراسة ميدانية:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى التعرف على التحولات التى طرآت على الطبقة الوسطى من جراء سياسة الخصخصة والهجرة الخارجية من كل من ريف وحضرمصر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التعليم والدخل والمهنة يعدان من أهم مؤثرات قياس البناء الطبقى للطبقة الوسطى فى مصر، وأن عدد قليل من عينة الدراسة من أفراد الطبقة الوسطى استفادوا من سياسة الانفتاح الاقتصادى، بينما الغالبية العظمى عانت من انخفاض مستوى المعيشة، كما أنها تقلصت وإنكمشت بشكل كبير، وأصبحت أقرب للشرائح الطبقية محدودة الدخل إلى جانب حدوث تدهور فى فرص الاستثمار الحقيقى فى الجانب البشرى،، كما أظهرت نتئج الدراسة ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن لديهم رغبة للهجرة بهدف الحصول على فرص عمل بالخارج وذلك لتحسين مستواهم الاقتصادى ووضعهم الاجتماعى.

الدراسة السابعة عشر: الامم المتحدة (٢٠١٤). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكو" ESCWA. المشاركة السياسية للطبقة الوسطى العربية:

توصل مسح القيم العالمى بشأن المواقف والمشاركة السياسية للطبقة الوسطى العربية الذى شمل كل من مصر، المغرب، الاردن، ليبيا، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان. الجزائر، البحرين إلى عدة نتائج أهمها: ضعف اهتمام الطبقة الوسطى يالشأن السياسى فى معظم الدول التى شملها المسح، إلى جانب أن الوضع الراهن للحكم الديمقراطى لا يلبى تطلعات الطبقة الوسطى فى هذه الدول.

وقد ظهر ذلك جلياً فى تونس وليبيا ومصر والمغرب، إلى جانب تراجع ثقة الطبقة الوسطى فى جميع الاجهزة السياسية وأجهزة الدولة بأستثناء الجيش منذ منتصف النصف الثانى من تسعينات القرن الماضى.وقد تمثلت حالة عدم الرضا عن الأجهزة السياسية والأوضاع بصفة عامه فى أندلاع الانتفاضات فى بعض الدول العربية.

الدراسة الثامنة عشر: الامم المتحدة (٢٠١٤). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكو" ESCWA. الطبقة الوسطى فى الدول العربية ودورها فى التغير:

فى دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "اسكوا" عام ٢٠١٤بعنوان" الطبقة الوسطى فى الدول العربية ودورها فى التغير"؛ أظهرت نتائجها أن الطبقة الوسطى شهدت

استقراراً فى الماضى ولكنها حالياً فى أغلب الدول غير النفطية تشهد تهديداً لوجودها، وان نموذج التنمية العربى أنتج طبقة وسطى أكثر تعليماً وصحة ولكنها ضعيفة اقتصاديا ومشوهة سياسياً،إلى جانب تقلص الطبقة الوسطى فى معظم الدول العربية وازدياد حجم الشرائح الفقيرة والمعرضة للفقر.

ثانياً الدراسات الاجنبية:

الدراسة الأولي: (1989) Kin, Si-hong. دور الطبقة الوسطى فى التغير الاجتماعى فى الولايات المتحدة الامريكية:

تمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى الكشف عن دور الطبقة الوسطى الجديدة فى عملية التغير الديمقراطى فى الولايات المتحدة الامريكية وقد اجرت الدراسة على مجموعتين أحدهما تجريبية وتمثل مجموعة من المديرين الذين يشكلون جزءاً من الطبقة الوسطى فى أربع مؤسسات كبرى للأعمال ومجموعة أخرى ضابطه من ثلاث مؤسسات تضم عدد من الجامعين وقد بلغ اجمالى هذه العينة العشوائية ٣٠٣فرد. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها– أن الطبقة الوسطى يمكن أن تكون عاملاً من عوامل التغير الديمقراطى فى المجتمع الأمريكى، واعادة تشكيل السياسة القائمة– ولكن ذلك لابد أن يبدأ بالتغير الجزئى ثم التغير المتنامى، وأنه لتحقيق إستراتيجية للتغير الاجتماعى لابد من توفر ثلاث أساليب وهى تنظيم الجماعات الوسطية، الاهتمام بالجماعات الاستراتيجية "كأساتذة الجامعات والصحفيين ورجال الدين وبناء رأى عام.

الدراسة الثانية: دوتيشه، فيله (٢٠٠٦). تقلص الطبقة الوسطى فى المانيا رغم الإنتعاش الاقتصادى:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى رصد وتحليل التغيرات التى طرأت على حجم الطبقة الوسطى فى ألمانيا فى السنوات الأخيرة والأسباب المسئولة عن هذا التغير. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك توقعات بتقليص حجم الطبقة الوسطى خلال السنوات الاثنى عشر المقبلة بنسبة ٣٠% ، كما توقعت الدراسة أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سوف تتراجع الدخول السنوية لاكثر من ٥٠% من عدد السكان فى ألمانيا، وعليه فأن عدد الطبقة الوسطى سيتقلص بحلول عشر ملايين مقارنة بعددهم فى بداية التسعينات، وقد أرجعت الدراسة ذلك التراجع فى دخول الطبقة الوسطى بصفة خاصة إلى أن النمو الاقتصادى فى المانيا فى السنوات الأخيرة لم

يكن كافياً، ولم يشمل كافة الشرائح، ولاسيما الطبقة الوسطى التى تشكل دعامة هامة للأقتصاد الألمانى، وان فترة الانتعاش الاقتصادى لم تنجح فى دعم الانظمة الاقتصادية بالقدر الكافى.

الدراسة الثالثة:.(2015) Rakesh, Kochhar الطبقة الوسطي العالمية لها مستقبل أكثر من الواقع:

يدور موضوع هذه الدراسة حول بحث قام به البنك الدولى عام (٢٠١١) على "١١١" دولة وهو ما يعادل ٨٨% من سكان العالم بهدف معرفة التغيرات التى طرأت على دخل الطبقة الوسطى فى هذه الدول خلال الفترة من (٢٠٠١-٢٠١١) بالأعتماد على قاعدة البيانات المتوفره لدى البنك الدولى عن هذه الدول وذلك بتقسيم سكان هذه الدول إلى خمسة مجموعات موزعة ما بين فقراء وهم من يعيشون على (٢دولار) أو أقل يومياً، ثم منخفض الدخل وهو ما بين (٢-١٠ دولار يومياً)، ودخل متوسط وهو ما بين (١٠-٢٠ دولار يومياً) ثم دول ذات دخل فوق متوسط وهو ما بين (٢٠-٥٠) دولار يومياً – وقد تم التعبير عن الدخل حسبما كان محدداً عام ٢٠١١.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك تزايد واضح فى عدد الطبقة الوسطى فى هذه الدول بما يعادل الضعف فى الفترة من بين(٢٠٠١-٢٠١١) كما بلغ إجمالى دخل الطبقة الوسطى فى هذه الفترة ما بين (١٠-٢٠) دولار فى اليوم ، بينما تراجع عدد السكان حول العالم ممن يعيشون على دولار أو أقل يومياً من ٢٥% إلى ١٥% ، وفى الوقت نفسه فأن نسبة السكان الذين يمكن تصنيفهم على أنهم من ذوى الدخل المنخفض والذى يتراوح ما بين (٢-٦) دولار فى اليوم قد تزايد من ٥٠% إلى ٥٦% من عدد السكان فى الوقت الذى تزايدت فيه نسبة الطبقة الوسطى بنسبة متشابهة.

الدراسة الرابعة: البنك الدولى الافريقى للتنمية (٢٠١١). منتصف الهرم – الديناميات الخاصة بالطبقة الوسطى فى إفريقيا:

فى دراسة قام بها البنك الدولى الافريقى للتنمية فى بعض الدول الإفريقية وهى المغرب والكاميرون وكوت ديفوار، نيجيريا، كينيا وذلك سبب ما تتمتع به تلك الدول من خصائص جغرافيه واقتصادية واجتماعية وثقافية وذلك بهدف التعرف على المعايير التى تحدد شكل الطبقة الوسطى فى هذه الدول والخصائص والسمات الخاصة بتلك الطبقة وانماط استهلاكها وذلك من

خلال إجراء عدد من المقابلات مع عدد من الأسر من الطبقة الوسطى فى هذه الدول – توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الطبقة الوسطى مفهوم يتردد بين من تم إجراء المقابلات معهم ، وانهم يرون أنفسهم فى مكانة متوسطة بين الأثرياء والأغنياء، وأن الطبقة الوسطى هى أمر واقع فى القارة الإفريقية، وأن أفراد هذه الطبقة على وعى تام بوضعهم، وأنهم رغم ما يملكون من قيمة صغيرة من رأس المال؛ إلا أنهم أكثر حرص على العمل والاستثمار فى التعليم كوسيلة للوصول إلى أهدافهم ،وتحيق طموحاتهم الإجتماعية العالية. كما يتميز أفراد الطبقة الوسطى بعدد من الخصائص السلوكية والمتمثلة فى الجدية فى العمل والاهتمام بصحة وتعليم ابنائها، وأن هذه الطبقة سوف يكون لها تأثير كبير على المجتمع الإفريقى ككل.

الدراسة الخامسة:(2019) OECD. تحت الضغوط – الطبقة الوسطى المتقلصة:

قامت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) في عام رصد الفرص المتاحة للحراك الYجتماعى للأسر ذات الدخل المتوسط فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتى تضم بالقرب من ٣٤ دولة تشمل دول من غرب ووسط اوربا وامريكاالشمالية اضافة إلى كوريا الجنوبية واليابان واسرائيل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن العديد من دول (OECD) أصبحت الفرص المتاحة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط لصعود السلم الاجتماعي محدودة على مدار العقود الماضية ، وأن العديد من الأسر ذات الدخل المتوسط يواجهون خطر الهبوط إلى مستوى الطبقة ذات الدخل المنخفض ، كما أن الآمال المعقودة على سوق العمل بالنسبة للعديد من العاملين من الطبقة الوسطى تبدو غير واضحة المعالم، وأن تكاليف المعيشة قد تزايدت بصورة تفوق إمكانيات الطبقة الوسطى – حيث زادت نفقات استهلاك الأسر ذات الدخل المتوسط بشكل يفوق الدخل الفعلى لها وذلك تأثراً بالأزمة المالية التى تعرضت لها هذه الدول فى عام٢٠٠٨، وأن هذا التقلص الحادث فى الطبقة الوسطى سوف يزيد من الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مجتمعاتها.

الدراسة السادسة: الطبقة الوسطى فى الصين تتضخم(٢٠١٦):

فى دراسة اجرتها احدى شركات الابحاث الاستثمارية فى الصين عام ٢٠١٦م بهدف رصد التحولات التى طرأت على الطبقة الوسطى من حيث العدد والتوزيع داخل المدن الصينية ، وحجم الاستهلاك ، والاسواق الاستهلاكية الحديثة لهذه الطبقة ونوعية المستهلكين – توصلت الدراسة

إلى عدة نتائج أهمها – ان هناك نمو ملحوظ فى الطبقة الوسطى فى الصين وان عددها سوف يصل إلى ٥٥٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٢، وسوف تمثل الطبقة الوسطى ٧٦% من سكان الحضر وسوف يتم تصنيف ٥٤% من الطبقة الوسطى فى فئة الطبقة الوسطى العليا – مما يعنى أنهم يكسبون ما بين ١٦٠٠ ألف إلى ٣٤٠٠ دولار سنويا، وفى الوقت نفسه من المتوقع ان ينمو الاستهلاك العينى بنسبة ٩% سنويا حتى عام ٢٠٢٢، وان ينمو الاقتصاد الاستهلاكى بنسبة ٥٥% ليصل إلى ٥و٦ ترليون دولار، بزيادة قدرها ٣و٢ ترليون دولار أمريكى، وسوف تظهر أسواق استهلاكية جديدة تعادل فى حجمها مرة وثلث الاسواق الاستهلاكية الحالية فى المانيا والمملكة المتحدة، وهذا على إفتراض أن الناتج المحلى الاجمالى للصين سوف ينمو بنسبة ٥و٥% سنوياً.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الجيل الجديد مع ارتفاع الدخل فى الصين سوف يكون الأكثر توجهًا نحو الاستهلاك مقارنة بالأجيال التى جاءت قبل الثمانينات من القرن العشرين، وان الشركات الاستهلاكية الصينية هى أهم المستفيدين من الطفرة الاستهلاكية فى الصين، والتى تركز بصفة خاصة على الطبقة الوسطى بأعتبارها الاكثر استهلاكاً.

الدراسة السابعة: (2018) .Morreale, Joseph C. et al. الطبقة الوسطي الصينية تتصاعد: دراسة حاله على عينة من طلاب جامعة شنغهاى:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى التعرف على وجهه نظر الشباب الجامعي من تصاعد الطبقة الوسطى فى الصين وما هو تصوراتهم نحوها و كيف يرون التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الصين. وقد اجريت دراسة حالة على ٢٠٤ من طلاب البكالوريوس من الجامعة الرئيسية بشنغهاى وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها – ان الطبقة الوسطى فى الصين كما يرى أفراد العينة تتصاعد ويتوقعون أن يستمر تصاعدها فى المستقبل، كما يتوقعون ان يكونوا هم انفسهم جزء من هذا التصاعد، وأنهم مستقبلا سوف يبحثون عن الفرص المتاحة للعمل فى القطاع الخاص لأنه أفضل من وجهة نظرهم من القطاع الحكومى، وربما يشير ذلك إلى التوجه نحو الخصخصة بشكل أكبر فى الصين، كما يرون أن التأثير المستقبلى للطبقة الوسطى سيكون على نمط الاستهلاك والاحوال الاقتصادية بشكل عام وعليه فأن هذا الصعود سيؤثر على البناء الاقتصادى اكثر من تأثيره على البناء الاجتماعى والسياسى.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لنماذج من الدراسات المحلية والعالمية التى تناولت الطبقة الوسطى – يوجد من هذه الدراسات ما يتفق مع الدراسة الراهنة من حيث الأهداف والتساؤلات ومن حيث الخلفية النظرية التى انطلقت منها – بينما اتفقت مع دراسات أخرى من حيث الإجراءات المنهجية – فمن ضمن الدراسات التى اتفقت مع الدراسة الراهنة – دراسة مؤمن الشافعى حيث جاءت هذه الدراسة لتوضح الدور الذى تلعبه الدولة من خلال سياستها المختلفة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى التأثير على الطبقة الوسطى مع التركيز على دور الطبقة الوسطى فى علاقتها بالدولة ، كما تتفق أيضاً مع دراسة احمد حسن التى تهدف إلى الكشف عن اتجاهات التغير التى حدثت فى منتصف السبعينات وحتى الآن فى تكوين وحجم المواقع الوسطى الحضرية وأدوارها وفاعليتها فى المجتمع المصرى خلال الربع الأخير من القرن المنصرف، كما اتفقت أيضاً مع دراسة عبد الباسط عبد المعطى فى إلقاء الضوء على أهم التفاعلات التى أدت إلى التغير فى الوضع الطبقى فى مصر بما فيها الطبقة الوسطى، واستطلاع أهم اتجاهات تغير المواقع الطبقية فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٥-٢٠٢٠ وتفسيرها.

كما اتفقت مع معظم الدراسات العربية من حيث الخلفيات النظرية التى انطلقت فيها والتى جاءت فى مقدمتها. البنائية الوظيفية. كما اتفقت مع بعض الدراسات من حيث النتائج. وإذا كانت الدراسة الراهنة قد اتفقت وبعض أهدافها وتساؤلاتها وخلفياتها النظرية مع بعض الدراسات السابقة؛ إلا أنها اختلفت عن هذه الدراسات فى عدة نقاط أهمها:

- أن الدراسة الراهنة ترصد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى طرأت على الطبقة الوسطى بعد عام ٢٠١١، بينما جميع الدراسات السابقة تناولت فترات تاريخية مختلفة وانتهت جميعها عند فترة ما قبل ثورة ٢٠١١م
- أن معظم الدراسات السابقة ركزت على التحولات الاقتصادية التى طرأت على أوضاع الطبقة الوسطى مع تناول الاوضاع الاجتماعية والسياسية كموضوعات جانبية. بينما ركزت الدراسة الراهنة على التحولات التى طرأت على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بنفس الدرجة والاهمية.
- اعتماد معظم الدراسات السابقة على البيانات االكمية ولم تعطى التحليل الكيفى أهمية، بينما ركزت الدراسة الراهنة على التحليل الكيفى بالدرجة الاولى من خلال دراسة الحالة لشرائح اجتماعية مختلفة من الطبقة الوسطى.

المبحث الثالث: الإطار النظرى للدراسة – واقع الطبقة الوسطى عالمياً وعربياً ومحلياً – تحليل سوسيولوجى

تمهيد:

تتميز الطبقة الوسطى على الرغم من عدم تجانس مكوناتها وتباين اختياراتها الفكرية والسياسية بقدرتها على حفظ التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأى مجتمع، إلا انها فى نفس الوقت تتأثر بالسياسات والتوجهات الاقتصادية والسياسية للدولة وسوف نشير هنا بأيجاز إلى التحولات والتغيرات التى طرأت على أوضاع الطبقة الوسطى عالمياً وعربياً ومحلياً، وإلى أى مدى أثرت أنظمة السياسات المختلفة على أوضاع هذه الطبقة وذلك على النحو التالى:

أولاً الطبقة الوسطى عالمياً:–

ظهر مصطلح الطبقة الوسطى فى اوربا لوصف الفئة التى أشار اليها كارل ماركس " بالطبقة البرجوازية فى أواخر القرن التاسع عشر – ثم تطور هذا المفهوم خلال القرن العشرين – وإستمرت هذه الطبقة فى الزيادة خلال فترة الثلاثين عاماً التى تلت الحرب العالمية الثانية (www.cfao.com)

إلا أن العقود القليلة الماضية شهدت تغير في إعادة توزيع خريطة الطبقة الوسطي عالميًا– حيث أحرز عدد من الدول الناشئة في أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا تقدمًا كبيرًا في التنمية البشرية لم يقتصر علي النمو الإقتصادي بل شمل تحقيق مكاسب هامة في الصحة والتعليم، بينما تشير الاحصاءات والتقارير المختلفة حول الطبقة الوسطى ووضعها فى دول غرب أوربا إلى تراجع فى حجمها ودخولها وذلك اعتباراً من عام ٢٠٠٨ مع الازمات الاقتصادية التى اجتاحت العالم وما ترتب على ذلك من زيادة ملحوظة فى اسعار الطاقة والمواد الغذائية والتى أثرت بشكل كبير على الطبقة الوسطى – حيث تراجعت القوة الشرائية لهذه الأسر بصورة واضحة فى كل من المملكة المتحدة واسبانيا وفرنسا والمانيا وغيرها من الدول (Tarkhnishvili and Tarkhnishvili 2013 p28) حيث تشير نتائج أحدى الاستفتاءات التى اجريت عام ٢٠١٦ في المملكة المتحدة – أن الافراد الذين ينتمون للطبقة الوسطى يعانون من تدهور الاوضاع المالية نتيجة للضغوط المفروضة عليهم إلى جانب تدهور الاوضاع الاجتماعية – ولعل تخلى هذه الطبقة عن حقها فى التصويت مظهر من مظاهر القلق الذى تعانى منه بشأن حياتها الشخصية – ولعل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التى تمر بها الطبقة الوسطى فى

المملكة المتحدة جعلت البعض يطلقون عليها اسم الطبقة الوسطى المضغوطة (Antonucci et al., 2017,pp.1-6)

وفى السنوات القليلة الماضية بدأ الجدل العام حول تقلص الطبقة المتوسطة فى العديد من الدول الاوربية بسبب اللا مساواة فى الدخول وفرص العمل – والذى بدأ فى التزايد اعتباراً من السبعينات والثمانينات والذى يرجع إلى العلاقة بين العمل والاجور فى العديد من الدول الاوربية (Dallinger, 2013, p.83).

وهناك الطبقة الوسطى الدنيا والتى تمثل حوالى ٣٣% من السكان وعادة ما تتكون من خريجى الجامعات ومن ظلوا فترة طويلة بعد تخرجهم بدون عمل – ومن لم يحصلوا على قدر كافى من التعليم وتضم تلك الفئة أيضاً المعلمين فى المدارس والعاملين فى محال المبيعات والنقل والعمال اليدويين وصغار ومتوسطى المديرين.... الخ الذين يمثلون الغالبية العظمى من الطبقة الوسطى.

بينما تؤكد العديد من التحليلات تنامى أعداد الطبقة الوسطى فى عدد من الدول فى قارة اسيا. التى شهدت ارتفاعاً كبيراً فى الناتج المحلى والتى جاءت فى مقدمتها الهند والصين والفلبين وفتنام واندونسيا وتايلاند وماليزيا – وهى بلدان تعيش االان نضج وارتفاع كبير فى مستويات الدخول وتزايد مماثل فى عدد المنضمين للطبقة الوسطى والذين اصبحوا يمتلكون بطاقات الائتمان والرهون العقارية والاسهم والسندات والعملات غير المحلية بما قى ذلك الذهب(www.busincsinsnisder.com).

كما شهدت الهند تزايداً فى فترة الثمانينات وبداية ظهور الليبرالية المعاصرة تزايداً ملحوظاً فى أعداد الطبقة الوسطى الجديدة والتى وصلت إلى مايقرب من ٤٠٠ مليون شخص – ومازالت أعدادها فى تزايد مستمر حيث أصبحت تمثل الغالبية العظمى من سكان الهند ، والتى اصبحت تلعب دوراً بارزاً فى التنميةالبشرية ، كما اصبحت تمثل نسبة كبيرة من القوى العاملة العالمية فى مجال تكنولوجيا المعلومات والصناعات المرتبطة بها وقد لعبت العولمة دوراً كبيراً فى فعالية واهمية الطبقة الوسطى الجديدة فى الهند والتى تضم طبقة الصفوة من المهنيين والمتحدثين باللغة الانجليزية. كما ساهمت فى تشكيل هويتهم ، والانفتاح الاقتصادى بين المحلى والعالمى ، كما لعبت دوراً كبيراً فى التأثير على الطبقة الوسطى الجديدة من حيث التحضر والتحرر.

(Patole, 2018, pp.14-26)

مما سبق نستطيع القول أن العقود القليلة الماضية شهدت تغير فى اعادة توزيع خريطة الطبقة الوسطى عالميًا ولا يعنى ذلك اختفاء الفقر فى كثير من دول العالم، حيث تختلف أوضاع

الطبقة الوسطى من بلد لآخر داخل القارة الواحدة. ففى قارة آسيا على سبيل المثال فإن الطبقة الوسطى فى بنجلاديش والجزائر أسوأ بكثير من الطبقة الوسطى فى كولومبيا أو المكسيك. ولا يختلف الوضع كثيراً فى افريقيا وأمريكا اللاتينية – حيث يرتفع معدل الفقر فى كثير من الدول – بل أن الكثير منها مهدد بالوقوع فى الفقر.

ولكن مثلما تشكل الطبقة الوسطى قلب العالم و الدينامو الذى يحرك اقتصاديته، حيث استطاعت فى العقود القليلة الماضية مواجهة الازمات الاقتصادية التى شهدها العالم، كما أن وجودها أمراً ضروريً لدعم الانتاجية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادى وتراكم المال كمصدر من مصادر التنمية والتطور – إلا انها تعتبر فى نفس الوقت مصدر قلق وتهديد وعدم استقرار فى ظل احساس متصاعد من هذه الطبقة بغياب العدالة الاجتماعية وضعف الاهتمام بحقوقها ومتطلباتها وقلة فرص العمل التى تتاح لها لتسلق السلم الاجتماعى. والدليل على ذلك فأن الركود الملحوظ فى المستوى المعيشى للطبقة الوسطى فى بعض الدول فى غرب وشرق اوروبا واسيا وامريكيا اللاتينية قد أدى إلى ظهور اشكال جديدة من الإنعزالية والفقر والاضطرابات السياسية وتزايد الشعور بالخطر وعدم الثقة فى اجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة (OECD, 2019, p.18, 27,28)

ثانيًا: الطبقة الوسطي في البلدان العربية – الملامح والتغيرات:

بالبحث في التاريخ العربي القريب نجد أن الطبقة الوسطي تأثرت بالأوضاع التي يعيشها الوطن العربي، فمنذ بداية الأربعينات من هذا القرن وحتي مشارف الألفية الثالثة – مر الوطن العربي استناداً إلي مبدأ العدالة الاجتماعية بأربعة مراحل أساسية – استغرقت المرحلة الأولي عقد الأربعينات حيث ورث المجتمع العربي ميزاناً واضحاً من عدم العدل الاجتماعي، حيث تركزت الثروات والدخول في أيدي فئة محددة لم تتجاوز ٥% من عدد أفراد المجتمع – أغلبها من الأجانب بالإضافة إلي بعض الفئات والعائلات العربية التي التحقت بها- ومع رحيل الاستعمار أصبحت هذه الشريحة عربية خالصة تقريباً عشية ثورات الاستقلال في العالم العربي(ليلة، ٢٠١٢، الكتاب الثالث، ص ٢٢).

ومع رحيل الاستعمار بفعل ضغط بعض الثورات الوطنية وحركات التحرير التي انتشرت علي الخريطة العربية – بدأ الوطن العربي اعتباراً من عقد الخمسينات والستينات في التوجه نحو سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع نطاق الطبقة الوسطي وتذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة (ليلة، ٢٠١٢، الكتاب الثالث، ص ٢٢-٢٣) إلي جانب

التوسع في برامج التنمية الاجتماعية والأقتصادية والخدمات الأساسية المجانبية، كما شهدت هذه الدول تطور هائل واسع في النظام التعليمي مما أعطي بدوره دفعة كبيرة لنمو حجم وتنوع مراتب الفئات الوسطي بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ العربي الحديث (شكر، ٢٠٠٤).

وفي منتصف السبعينات ونتيجة نشر التعليم الثانوي والجامعي، والازدهار الاقتصادي عقب الطفرة النفطية، تضخمت شرائح الطبقة الوسطي المستقرة والفقيرة تضخماً مرضياً، حيث عمدت الطبقة المركزية المتحكمة متحالفة مع الطبقة الوسطي المتنفذة إلي استثمار الموارد في قطاعات الاقتصاد الخدمي والاجتماعي علي حساب القطاعين الصناعي والزراعي، وشهدت الطبقة الوسطي بوادر لعودة سيطرة العلاقات التقليدية الطائفية والعرقية، القبلية، كما شهدت تلك المرحلة الحراك الطبقي الفئوي والحراك الفردي الذي يعتمد علي الانتهازية وهو ما أحدث خللاً عميقاً من قيم الطبقة الوسطي، وترتب علي ذلك تعميق هامش الحرية الذي تمتعت به الطبقة الوسطي عقب الاستقلال عبر ابتداع وسائل ديمقراطية شكلية خالية من المضمون الحقيقي للممارسة الديمقراطية.(بدوي، ٢٠١٣، ص ٢٠ – ٢١)

ومع بداية التسعينات دخل العرب عصر العولمة – وهم محكمون بثلاثة ظروف أساسية- منها تراجع الأوضاع الأقتصادية في العالم العربي نتيجة تراجع عائدات البترول في دول الخليج – أما بالنسبة للدول غير النفطية فقد دفعت التنمية في ظل الأيديولوجية وقوانين السوق إلي تسليم قيادة التنمية للبرجوازية العليا والتي تحالفت مع البرجوازية العالمية في إطار الفلسفة الليبرالية المؤكدة علي توسيع نطاق الخصخصة. ومن ثم فقد صاحب ذلك اتجاه رأس المال للتركيز في يد البراجوزية العليا بحيث أدي ذلك في النهاية إلي الإطاحة بمبادئ وقضايا العدالة الاجتماعية، والاتجاه إلي مزيد من تهميش الطبقة الوسطي. (ليلة، ٢٠١٢، الكتاب الثالث، ص ٢٥، ٢٦).

ومع تزايد التحديات الداخلية التي أصابت الطبقة الوسطي العربية والممثلة في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتداعياتها من بطالة وفقر وتهميش وتدهور اقتصادي شامل مصحوب بأزمات سياسية حادة في بعض الأقطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمعاتها.(شكر، ٢٠١١) بدأت تشهد المنطقة العربية انتفاضات شعبية في بعض الدول العربية منها مصر وتونس والجزائر وليبيا واليمن، حيث يعد الفساد والظلم الاجتماعي أهم أسباب اندلاع الثورتين التونسية والمصرية، بينما تعد الرغبة في الخلاص من ظلم حكم فردي مستبد السبب الجوهري في انطلاق الثورة الليبية (Xiaoqi, 2012, pp.62-63).

الطبقة الوسطي في مصر الملامح والتغيرات:

سوف نشير هنا إلي التحولات التي طرأت علي أوضاع الطبقة الوسطي في مصر في ضوء علاقتها بالدولة وذلك علي النحو التالي:

الطبقة الوسطي في مصر في الفترة من (١٩٥٢-١٩٧٠):

تعد ثورة يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول في تاريخ مصر الحديثة، حيث شهد البناء الاجتماعي تغيرات جذرية نتيجة الثورة – وكان الفكر السائد في حكم جمال عبدالناصر هو التوجه نحو العدالة الاجتماعية – والذي تمثل بصفة خاصة في تعديل الوضع الاجتماعي للفئات الوسطي والدنيا عبر العديد من السياسات أهمها قانون الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٢، والذي أدي إلى توسيع الملكية المتوسطة والصغيرة وخلق نوع من الحراك الاجتماعي الذي كان السبب الرئيسي لنمو الطبقة الوسطي الجديدة-إلي جانب التوسع فى برامج الرعاية الاجتماعية والصحية، فضلاً عن التوسع في التعليم وجعله مجانياً فى جميع مراحله، والذي ساهم بصورة كبيرة في فتح قنوات الحراك والسيولة الطبقية أمام فئات عديدة من الطبقة الدنيا والفقيرة وشكل إحدى الآليات الفعالة في تعظيم فرص الحياة أمام هذه الطبقة. (عبد الرازق وآخرون، ٢٠١٦، ص ٤١٦)

كما شهدت الفترة من (١٩٥٦- ١٩٦٠) حركة تمصير وتأميم واسعة للبنوك والشركات الأجنبية التي تعتبر البداية الجنينية لولادة القطاع العام والذي مكن الدولة من السيطرة علي قطاع عريض من البنوك وشركات الخدمات العامة التي كانت مملوكة للعناصر الأجنبية والعناصر المحلية المرتبطة به (العشري،٢٠١٤، ص٧٧).

كما أتاح هذا الظرف التاريخي المتعلق بدور دولة الستينات في فتح فرص إنضمام جماعات واسعة النطاق من الشرائح والجماعات ذات المواقع الطبقية وشبه العمالية والفقراء من الريف والحضر للالتحاق بصفوف المواقع الطبقية الوسطي. وهي المواقع الأكثر التصاقاً واعتماداً في وجودها علي الدولة ومؤسساته(عبدالمعطي، ٢٠٠٢، ص ٣٤- ٤١).

كما شهدت هذه الفترة تقوية لسلطة الدولة واحتكارها السياسي الداخلي وإنشاء قطاع الدولة الاقتصادي ونشوء ما يسمي برجوازية الدولة- وكانت كل هذه الإجراءات تدار بواسطة الطبقة الوسطي التي تربعت علي قمة السلم الاجتماعي- حيث أدت سياسة التعليم إلي توسع قاعدة الهيكل البيروقراطي الجديد- إلا أن الصراع بين الطبقة البيروقراطية الجديدة والدولة وسعيها إلي توجيهه سياسة الدولة لصالحها، ومحاولة الدولة الهيمنة علي الطبقة البرجوازية العليا من جهة ثالثة، وذلك حتي هزيمة ١٩٦٧ التى كانت بمثابة الضربة القاضية للدولة والطبقة الوسطي – حيث

واجهت الدولة ظروف اقتصادية صعبة أدت إلي خفض الانتاج وعجز القطاع العام عن مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر- وهنا وجد القطاع الخاص فرصاً جديدة للإنتاج – حيث أصبحت الدولة غير قادرة علي التمويل، وبدأت تظهر من ذلك الوقت فكرة الانفتاح الاقتصادي، ولم يكن ذلك بتخطيط أو بضغط من قوي معينة تنتمي إلى القطاع الخاص. (العشري، ٢٠١٤، ص ٨٩-٩٠)

وتوقف العمل تماماً في كل المجالات وغابت الدولة التي كانت تدير كل شئ. (أمين، ٢٠٠٩، ص ١٣١-١٣٢) وفي نفس الوقت كانت هذه الهزيمة سبباً في خروج الحركات الاجتماعية عن السباق الذي ارتضته لنفسها في إطار المشروع الناصري- والتي كان يطلق عليها في عهد جمال عبدالناصر طبقة الدولة. (عبد الرازق وآخرون، ٢٠١٦، ص٤١٦).

الطبقة الوسطي في الفترة من (١٩٧٠– ١٩٨١):

لقد خضع المجتمع في بداية السبعينات مع بداية حكم أنور السادات لتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة. بدأت هذ التحولات في ظل توجهات أيديولوجية جديدة لنموذج التنمية الليبرالية من خلال عدة قرارات وقوانين لعل أهمها القانون الخاص بالاستثمار ورأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة عام ١٩٧١، وقانون الانفتاح الاقتصادي- مما أدي إلي فتح أبواب الأقتصاد المصري والاستثمار الأجنبي في كافة المجالات، وتدعيم الطبقة العليا والتي بدأت في الظهور بعد نكسة يونيه ١٩٦٧م علي حساب الطبقة الوسطي. جلبى واخرون، ٢٠١٤- ص ٤١٧) والتي علي الرغم من تزايد حجمها في تلك الفترة – إلا أن الدولة لم تعتمد عليها في تنفيذ إستراتيجيتها القومية، وإنما اعتمدت علي الطبقة الرأسمالية الناشئة في أعمار مدن القناة، وإنشاء المدن الصناعية الجديدة والمضاربة في مجال المال والأعمال- وهكذا و بمرور الوقت بدأت تظهر طبقة جديدة في مصر تعرف بالطبقة العليا الجديدة أو الطبقة الرأسمالية، وتدريجياً بدأت الطبقة الوسطي تعاني التهميش بشكل متزايد. وقللت من نفقاتها وتضاءلت رفاهيتها وأنخفضت جودة حياتها بشكل كبير(Xiaoqi. 2012, p.73)

ومثلت الهجرة النفطية بعد السبعينات آلية مهمة للحراك الطبقي – ليس فقط بالنسبة للمواقع الوسطي- بل وبشكل أساسي للمواقع العمالية إلي حد بعيد- مما أدي إلي حالة من التميع الطبقي أو سيولة طبقية مؤقتة(العشري، ٢٠١٤، ص ١٠٤-١٠٥).

ومن هنا شهدت السبعينات عملية إعادة توزيع الدخول بطريقة مضادة عكس ما عرفتها مصر في الستينات- وبمقتضاه إزداد نصيب الطبقات العليا والشريحة العليا من الطبقة الوسطي من

الدخل وارتبط ذلك اجتماعياً بأنماط استفزازية من الاستهلاك الترفي التفاخري- وأصبحت الطبقة الوسطي مشغولة بالاستهلاك لا بالانفتاح مع شعور متزايد بالحرمان لدي قطاعات عريضة من المواطنين- كما أنها أصبحت أقل تميزاً بالمقارنة بما كانت عليه قبل الثورة. (أمين، ٢٠٠٩، ص ١٣٥-١٣٦)

وفي غمار حمي الاستهلاك هذه، ضعف الحماس للوطن و الإنتاج وأصبحت الطبقة الوسطي كبيرة الحجم حقاً، ولكنها قليلة الثمرات سياسياً واقتصادياً وثقافياً. (أمين، ٢٠٠٩، ص ١٣٥-١٣٦).

الطبقة الوسطي في مصر في الفترة من (١٩٨٠-٢٠١١):

مع بداية النصف الأول من الثمانينات ودخول الدولة مرحلة خطيرة من الانهماك الاقتصادي ظهرت مؤثراته في عجز ميزان المدفوعات وتصاعد المديونية إلي حد كبير، إلي جانب الانخفاض الشديد في سعر النفط عام ١٩٨٦م، مما دفع الدول العربية إلي تخفيف طلبها علي العمالة المصرية، وعودة عدد كبير من العاملين إلي مصر بعد حرب الكويت، وتخفيض حجم الأنفاق العام تلبية لشروط صندوق النقد الدولي عام ١٩٩١ (أمين ٢٠٠٩، ص٣٧).

كما تراجعت الدولة عن دعم الطبقة الوسطي ومن ثم أطلقت العنان للأسعار- الأمر الذي فرض عليها قدراً واضحاً من المعاناة، بالإضافة إلي ذلك تعرضت الطبقة الوسطي لنهب حقيقي وغير مسبوق لمدخراتها عن طريق شركات توظيف الأموال. ثم تعرضت لنهب آخر من خلال البورصة- بالإضافة إلي ذلك أدت موجة الركود التضخمي وارتفاع التضخم في نهاية الثمانينات من القرن العشرين إلي نقص مدخرات الطبقة الوسطي بسبب انخفاض قدراتها الشرائية- حيث كانت الفائدة أقل كثيراً من معدلات التضخم السائد، إلي جانب ذلك تعرضت الطبقة الوسطي لتآكل قيمة مدخراتها بحيث أدي ذلك إلي انهيارات متعددة أخذت شكل حراك شرائح عديدة من الطبقة الوسطي إلي أسفل – ومن ثم ارتفع عدد السكان دون خط الفقر إلي ٥٠%، ومن دون خط الفقر إلي ٢٥ % من هذا العدد (ليلة وخميس، ٢٠٠٩، ص ٧٠)، أضف إلي ذلك زيادة الرسوم علي الخدمات الحكومية، وزيادة الضرائب وتقليص الأنفاق العام.

كل هذه الإجراءات وغيرها أدت إلي تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وأصابت الطبقة الوسطي التي شكلت العمود الفقري لنهضة مصر منذ عام ١٩١٩ بالترهل والتشرذم، وفقدت جانب كبير من كبريائها – إذ ضاق بها الرزق وفقدت مكانتها

الوظيفية والاجتماعية المتميزة، وأصبحت طبقة منهكة تعيش وضعاً معنوياً ومادياً مؤلماً. (أبو دوح، ٢٠١١، ص ٥٠)

وفي تلك الفترة بدأت تظهر العديد من مقاولي البناء والتجارة والأجانب والمضاربين في مجال المال والأعمال في الظهور ليحتلوا الطبقة الجديدة في مصر – ومنذ ذلك الحين انضمت الرأسمالية الصناعية إلي تلك الطبقة، وتدريجياً بدأت الطبقة الوسطي تعاني من التهميش بشكل متزايد وقللت من نفقاتها وتضاءلت رفاهيتها وانخفضت جودة حياتها بشكل كبير وسرعان ما واجهت العديد من الصعوبات (Xiaoqi, 2012, p.73).

ومع بداية التسعينات دخلت مصر عصر العولمة واضطرت في ظل الايديولوجيا الليبرالية وقوانين السوق إلي تسليم قيادة التنمية للبرجوازية العليا، التي رأت تأميناً لنفسها بالتحالف مع البرجوازية العالمية لتأسيس المشروعات الاقتصادية في إطار الفلسفة الليبرالية. وكان من نتيجة ذلك تعرض مصر لتراكم عجز ميزان المدفوعات لديها، وبيع مزيد من الوحدات الإنتاجية للقطاع الخاص، إلي جانب انتشار الفساد الاجتماعي في ظل القوانين الرخوة وسعي القطاع الخاص إلي بناء قواعد اقتصادية مستهدفة الربح (ليلة، ٢٠١٢، الكتاب الثالث، ص ٢٥، ٢٦).

كما كان من نتيجة التوسع فى سياسة الخصخصة– انزلاق عدد كبير من أفراد الطبقة الوسطي علي السلم الاجتماعي، وسرعان ما واجهت العديد من الصعوبات والتي تمثلت فى صعوبة التوظيف– حيث أصبحت الوظائف التي يبحثون عنها لم يكن هو ما يحقق طموحاتهم حيث ألغي مبدأ التوظيف الشامل، وترك الأمرلاحتياجات سوق العمل، ونظراً لأن احتياجات سوق العولمة تركز علي المهارات المدربة أو المتعلمة تعليماً أجنبياً، الأمر الذي جعل أغلبية فرص العمل من نصيب أبناء الطبقة العليا، ولم يستطيع أبناء الطبقة الوسطي إلا الحصول علي الفرص المحددة من هذه الوظائف.. نظراً لأن النظم التعليمية الحكومية لا تؤهلهم بما فيه الكافيه من أجل المنافسة في سوق العمل (ليلة، ٢٠١٢ الكتاب الثانى، ص ٩٥).

ولكي تتخلص الحكومة من مسئولياتها عن توفير الضمانات الكافية لموظفيها، لجأت الى توظيف عمالة مؤقتة في السنوات الأخيرة– مما أضطر نسبة كبيرة من هذه العمالة المؤقتة والتي ينتمي أغلبها إلي الطبقة الوسطي للعمل لوقت إضافي في مجال الخدمات أو البيع، كما أجبر الكثيرون علي– العمل في القطاع غير الرسمي لكي يتمكنوا من كسب قوتهم (Xiaoqi 2012 p. 38 ,)، كما واجهت هذه الطبقة صعوبات خاصة في الإسكان، حيث أصبح من الصعب علي الطبقة الوسطي أن تتحمل الزيادة المستمرة في أسعاره، مما أضطر الكثير منهم إلي السكني في

الضواحي أو أماكن نائية، وهو ما أدي بعد ذلك إلي ظهور الإسكان العشوائي والغير قانوني فيما بعد، كما واجهت أيضاً مشكلات متعلقة بالزواج- حيث أدت مشكلة العمالة وعدم توفر فرص عمل ثابتة وملائمة في نفس الوقت، إلي جانب الضغوط الحياتية المتزايدة إلي ارتفاع السن الفعلي للزواج لدي أبناء الطبقة الوسطي، كما عانت هذه الطبقة من ارتفاع تكاليف التعليم- حيث بدأت المدارس الخاصة العربية والأجنبية في الانتشار في نفس الوقت الذي قلت فيه جودة التعليم في المدارس الحكومية مما دفع الكثير من الأسر من الطبقة الوسطي إلي إنفاق مبالغ كبيرة من دخلها علي التعليم الخاص بأعتباره يمثل رأس مال اجتماعي بالنسبة لها مما زاد من الأعباء المادية التي تواجهها، إلي جانب تراجع جودة الخدمات الصحية فى المستشفيات رغم أنها مجانيه و فى نفس الوقت ظهور المستشفيات الخاصة والتي لم تعد في إمكان الطبقة الوسطي (Xiaoqi, 2012, p. 7).

ولمواجهة الضغوط الحياتية التي تعرضت لها الطبقة الوسطي خلال حكم (مبارك) لجأت لعدة آليات للتكيف مع هذه الأوضاع تمثلت في سعي الكثير من أفراد الطبقة الوسطي للهجرة للدول العربية بحثاً عن فرص عمل، فيما حاول البعض من أفراد الطبقة الوسطي الموجودين في مراكز السلطة استغلال سلطاتهم السياسية في مبادلة السلطة بالمال، إلي جانب المضاربة علي سوق المال والعقارات والمشروعات التعاقدية وقطاع الخدمات، حيث للطبقة الوسطي دور كبير فيها، وأصبح المال هو لغة المجتمع ممن لا يملك السلطة في الحكومة، أصبح يحاول البحث عن وظيفة ثانية وثالثة لدعم أسرته، واصبح البعض يتسابق مع الوقت للعمل في مهن متواضعة، كما دفعت الحياة الشاقة كثير من سيدات الطبقة الوسطي للخروج للعمل لمساعدة أسرهم (Xiaoqi , 2012,p.7.).

ولقد أدي انهيار الطبقة الوسطي إلي أنهيار القيم السائدة حيث لم يعد الاجتهاد في العمل هو القيمة المثلي، كما كان سائداً من قبل، إلي جانب سيادة الفردية في العلاقات والاتجاه إلي الاستهلاك الترفي والتخلي عن المسئولية الاجتماعية، وحب الوطن سعياً لتحقيق المصلحة الشخصية، واستبدلت الجماعية والقومية والأنتماء للدولة بالفردية، وانغمس الغالبية من المصريين في حياتهم الشخصية، وظهرت العديد من عمليات الأختلاف السياسي، ومن ثم فقدان وضياع الاهتمام بالمجتمع (Xiaoqi, 2012, p. 77)

وبحسب تقرير التنمية البشرية الذي صدر عام (٢٠١٠) فإن نظام مبارك وعبر ثلاثين عاماً من الفساد، كان قد استطاع القضاء علي الطبقة الوسطي والوصول بالاقتصاد المصري إلي

حافة الانهيار الكامل، وبالمقارنة بين عامي (١٩٨١ – ٢٠١٠) فأن الدين العام الداخلي والخارجي كان مع بداية تولي مبارك لا يتجاوز ١٤٠ مليار وصل في نهاية حكمه ١٧٥ مليار، كما أصبح ٤٢% من الشعب المصري تحت خط الفقر، إلي جانب تدهور سعر الجنيه المصري الذي كان يساوي دولار تقريباً (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠)، حيث أثبت الواقع بما لا يدع مجال للشك فشل تجارب التنمية التي اعتمد عليها نظام مبارك والقائم علي الأقراض الخارجي خلال الثلاث عقود الماضية (المهدي، ٢٠٠٤، ص٤٠٧). مما أدي إلي إزدياد معدل الحرمان الاقتصادي بين الطبقة الوسطي بدرجة كبيرة– أما الفئات المستثناه داخل هذه الطبقة فتنحصر في شريحة قليلة العدد من رجال الأعمال الذين غامروا ودخل بعضهم دوائر الفساد فراكموا أموالاً طائلة، وشريحة أدني قليلة من أصحاب المهن المنخفضة التي سمحت لهم مهنهم بالسفر للخارج أو العمل الحرفي بالداخل فراكموا أموالاً سمحت لهم بالاستقرار النسبي، ما عدا هاتين الشريحتين تبقي معهم شرائح الطبقة الوسطي تعاني من الحرمان الاقتصادي خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة (زايد، ٢٠١١، ص ٢٦).

ومع تزايد معاناة الطبقة الوسطي وخضوعها لأنواع وأشكال عديدة ومتنوعة من القهر وغياب العدالة الاجتماعية وحرمانها من مستحقاتها الأساسية والتي تمثلت في حرمان أبنائها من التعليم الجيد، ومن الحصول علي فرص العمل الملائمة، ومن ثم غياب فرصة الحصول علي الدخل الملائم أصبح لديها قناعة بأن الاحتجاج والتحدي والتمرد الإيجابي هو السبيل الوحيد أمامها – خاصة وأنها جربت كل صنوف الاحتجاج الإنسحابي فأنسحبت تارة إلي الدين، وتارة أخري إلي المخدرات وتارة ثالثة هرب أبنائها من المجتمع إلي الخارج من خلال الهجرة غير الشرعية راكبة قوارب الموت، ومن هنا بدأت تطفو مظاهر الاحتجاج والتحدي علي سطح الطبقة الوسطي في مصر حيث بدأت الطبقة الوسطي تستعيد زمام المبادرة لممارسة الاحتجاج من خلال آليات ومظاهر عديدة حيث خرج من رحم هذه الطبقة بعض الحركات الاحتجاجية كحركة كفايه في ٩ مارس، حركة نادي القضة، حركة (شايفتكم) وحركة أساتذة الجامعات،عمال الغزل والنسيج بالمحلة الكبري عام ٢٠٠٨، وغير ذلك من الحركات الاحتجاجية التي تطالب بدعم ودفع التطور الديمقراطي في الاتجاه الصحيح (ليلة، ٢٠١٢، الكتاب الثانى، ص١٢٩)

ولعل هذا الحراك السياسي والاجتماعي من قبل الطبقة الوسطي إلى جانب عوامل أخري قد ساهم في اندلا ع ثورة ٢٥ يناير٢٠١١.

الطبقة الوسطي من (٢٠١١ – ٢٠١٨):

لقد عانت الطبقة الوسطي من تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ سنوات طويلة – ولكن لم يظهر لهذا التدهور نتائج سياسية إلا في يناير ٢٠١١- حيث أن ما حدث بدءً من هذا التاريخ كان مدفوعاً بسخط متراكم لدي الطبقة الوسطي نتيجة تردي أوضاع قطاعات واسعة منها بعد تبني الدولة نماذجاً اقتصادياً منحازاً للطبقات العليا في المجتمع وتخليها عن دورها الاقتصادي والاجتماعي مما أدي إلي انكماش الطبقة الوسطي وتراكم السخط في شرائح صفوفها المضارة والذي تجلي في شعارات ثورة يناير ٢٠١١ والتي جمعت بين المطالبة بالعدالة الاجتماعية والحرية السياسية (عدلي،٢٠١٧،ص١٣٢).

حيث لم يكن الحشد الذي تراكم في ميدان التحرير بدءاً من يوم الخامس والعشرين من يناير مجرد حشد من شباب الإنترنت الواعي بأزمة المجتمع وتناقضته، بل امتدت تلك الحالة لدي الكثير من الفئات المهمشة منهم العمال والفلاحين وشرائح من الطبقة الوسطي والفقراء(حجازي ٢٠١١، ص ٢٤١). حيث تجمعت هذه الأغلبية الصامتة بتنظيم نفسها في الشوارع والحارات لتخلق حكومة بديلة ولتعمل كظهير للثورة يحمي المجتمع من تفجير طاقات العنف الكامنة من جراء الحرمان الذي تعاني منه صفوف الشعب (زايد، ٢٠١١، ص٣٢) حيث علق المصريين آمال عريضة علي هذه الثورة مستلهمين إنجازات ثورة ١٩١٩ التي حقق الاقتصاد المصري خلالها في سنوات قليلة معدلات نمو عالية وتنمية اقتصادية حقيقة، إلا أن هذه الثورة جاءت مخيبة لآمال المصريين وخاصة الطبقة الوسطي ورغم الجهد المبذول من قبل الدولة علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي- إلا أن المصريين وخاصة الطبقة الوسطي والفقيرة لم تشعر بالتحسن المأمول، ولم يتحقق خلال هذه الفترة قيمة العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع، حيث ما زالت معدلات الفقر مرتفعة لدي الغالبية والتي بلغت (٣٢.٥%) من عدد السكان بنهاية العام المالي ٢٠١٧ /٢٠١٨ في مقابل ٢٧.٨% لعام ٢٠١٥/٢٠١٦- وتصدر صعيد مصر قائمة المحافظات الأكثر فقراً في جمهورية مصر العربية وفقاً لما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨)، وربما يرجع عدم تحقيق التحسن الاقتصادي المأمول بعد ثورة يناير ٢٠١١ إلي أن الرؤية الاقتصادية وبفضل عقلية الخروج من الأزمة الاقتصادية في أسرع وقت ممكن – دفع الدولة إلي الاهتمام بالقطاعات التي تقود النمو وهي قطاعات النفط والغاز والبنوك والاتصال وقطاعات أخري مثل التشييد والبناء والسياحة.. إلخ تلك القطاعات التي

تقتصر عوائدها علي قطاعات بعينها، ولا تؤثر كثيراً في تغيير الهيكل الاقتصادي المصري الذي يعاني خللاً جوهرياً علي المستوي النوعي والكمي.

كما كان لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي إنتهجتها مصر في عام ٢٠١٦ بمثابة الضربة القاضية للطبقة الوسطي – تلك السياسة التي نفذتها مصر بعد توقيع الاتفاقية الأخيرة مع صندوق النقد الدولي، وما ترتب عليها مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والتي أخذت شكل زيادةة أسعار العديد من السلع إلي جانب تضاعفت شرائح الخدمات العامة مثل المياه والكهرباء والغاز والصحة والتعليم والمواصلات، ورفع الدعم عن كثير من السلع والخدمات، وتحرير سعر الصرف، وانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، وهو ما أدي إلي ارتفاع تكاليف الاستيراد ومن ثم ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة، وارتفاع العديد من السلع في السوق المحلي، مما أدي إلي انخفاض مستوي الدخل الحقيقي كنتيجة مباشرة لانخفاض قيمة الجنيه، هذا إلي جانب عدم وجود بدائل استثمارية تحقق الربح الآمن والمعقول نتيجة تراجع الاستثمارات الأجنبية إلي مصر وتوقف النشاط الاقتصادي وتراجع معدلات الانتاج، إلي جانب تراجع معدل الاستثمار العام والخاص في كافة القطاعات.. إلخ (عبد العاطي، https://platform.almanhal.com/) والتي كانت بمثابة الضربة القاضية للطبقة الوسطي والأضرار البالغ بها والتي من المرجع أن تنزلق شرائحها الوسطي والدنيا إلي صفوف الفقراء.

ولقد حاولت الحكومة معالجة آثار الإصلاح الاقتصادي، الذي نفذته عام ٢٠١٦ تلبية لرغبات صندوق النقد الدولي- بزيادة المعاشات ومنح علاوات استثنائية للعاملين بالدولة، وزيادة الانفاق علي الحماية الاجتماعية لمن يقعون تحت خط الفقر، والتوسع في الخدمات العامة كالصحة والتعليم إلي جانب محاولة إصلاح هيكل الاقتصاد القومي والنهوض بقطاعات التنمية الاقتصادية المختلفة. إلا أن ما قدمته الدولة للطبقة الوسطي من زيادة في الأجور والمعاشات ومحاولة خفض الأسعار ودعم الخدمات المختلفة إلي جانب الجهود الحكومية في مجالات التنمية المختلفة، لم يخفف من الأعباء التي تتحملها الطبقة الوسطي والتي تواجه حالياً وضعاً غير مسبوق فى انخفاض دخلها الحقيقي بنسبة تزيد عن ٥٠% وارتفاع في الأسعار بنسبة تزيد عن ١٠٠% في بعض الأحيان، وما ترتب علي ذلك من انحسار فرصها في إشباع حاجاتها الذي وصل إلي حد إفقار معظم شرائحها الدنيا وبعضاً من شرائحها الوسطي، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل أدي إفقار الطبقة الوسطي إلي التأثير علي أوضاع السوق وبعض فرص الرأسمالية في تحقيق التراكم

جيث أدي انحسار فرص تساوي الدخل مع الأسعار المتضخمة إلي حالة من الركود في السوق المصري، كما أن عملية الحراك الصاعد أمام أبناء المواقع الوسطي أصبحت أكثر صعوبة، ومن ثم يتعرض قسم منهم للهبوط الاضطراري إلي مواقع أدني، في حين تصبح الفرصة متاحة أمام قسم أكبر للحراك الصاعد وفق آليات أخري منها العمل ضمن أعمال ومهن ذات تواصلات عالمية.

وفي عام ٢٠١٨ ومع بداية تحسن مؤشرات الاقتصاد القومي وخروج مصر من أزمتها المالية بشهادة صندوق النقد الدولي والذي أرجع ذلك إلي التزام مصر بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والأداء الإيجابي للاقتصاد المصري بشكل عام (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨) بدأت الدولة في عملية إصلاح فعلي لهيكل الاقتصاد القومي والنهوض بقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف خلق وظائف تتميز بالإنتاجية الحقيقية والأجور العالية ذات الأثر الأيجابي والمباشر علي الاقتصاد الكلي وعلي شرائح المجتمع المختلفة – وفي مقدمتها الطبقة الوسطي، وقد تمثلت هذه الجهود في توظيف أعضاء يمكن أن يصنفوا ضمن المواقع الوسطي في بعض أجهزة الدولة إلي جانب خصخصة الطبقة الوسطي من خلال خلق برجوازية صغيرة تقوم في الأساس علي المشروعات المتوسطة والصغيرة يتم تمويلها من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة، وتعميق فكرة العمل الحر لدي الشباب، مع محاولة السعي إلي تحقيق العدالة في توزيع الأجور، وتخفيف حدة الفوارق في الدخول في الوظائف الحكومية بصفة خاصة، والتوسع في برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات المختلفة التي تساهم في التخفيف من الاعباء لدي الطبقة الوسطي بصفة خاصة.

ويبقي الأهم هو أن تشعر الطبقة الوسطي بعد عقود من الحرمان وتردي مستوي معيشتها بنتائج هذه الجهود من خلال عدالة توزيع الدخل وموجهة كافة صور الفساد التي تمنع وصول الحقوق لمستحقيها وحماية هذه الطبقة من آليات السوق المتوحشة، ويجب أن تعلم الدولة أنه لا تنمية بدون الطبقة الوسطي، خاصة وأن هذه الطبقة هي صنيعة الدولة، ولم تكن في يوم من الأيام وليدة الصراع معها وتعد رأس مال بشري في كافة المجالات، وتساهم علي نحو مباشر فى تشكيل الوعي المجتمعي، كما تمثل العمود الفقري لأي مجتمع، فمنها العلماء والمفكرين والمهندسين والأطباء، ورجال الدين والتكنوقراط..إلخ، وفوق كل ذلك فإن التاريخ يؤكد أنه كلما زاد حجم الطبقة الوسطي كلما كان المجتمع أكثر تمتعاً بالديمقراطية وروح النضال (Zainalabidin, 2019, p.4).

المبحث الرابع: تحليل كيفي لبيانات دراسة الحالة:

لما كانت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة تلعب دور كبير في تحديد أوضاعها المادية و أنماط معيشتها وآليات تكيفها مع التحولات الأقتصادية التي تتعرض لها – سوف يبدأ الباحث بالإشارة إلي هذه الخصائص ثم يتناول كل بعد من أبعاد الدراسة بالتحليل وذلك علي النحو التالي:

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة:

- أظهرت نتائج دراسات الحالة أن جميع حالات الدراسة يقطنون بمدينة المنيا موزعين علي مناطق سكنية متباينة تختلف وفقاً لنوع الشريحة التي تنتمي إليها حالات الدراسة، حيث تسكن حالات الشريحة العليا في مناطق راقية في مدينة المنيا، حيث توجد الأبراج العالية والفيلات ذات المساحات المتنوعة —— أما بالنسبة لكل من الشريحة الوسطي والدنيا من حالات الدراسة فهم يقيمون في مناطق سكنية تتوزع ما بين أحياء شعبية وأخري حديثه في وسط المدينة.
- تنوع المستوي التعليمي لحالات الدراسة ما بين تعليم فوق الجامعي وتعليم جامعي وتعليم متوسط – حيث تتميز الشريحة العليا من حالات الدراسة بارتفاع مستواها التعليمي، حيث توجد حالتين أحدهما حاصلة علي درجة الدكتوراه في الطب وأخري في الهندسة أما بقية الحالات فتحمل جميعها مؤهلات عليا فى الهندسة والتجارة، أما حالات الشريحة الوسطى فجميعها حاصلة علي مؤهل جامعي في تخصصات مختلفة، بينما جميع حالات الدراسة من الشريحة الدنيا فجميعها حاصلة علي مؤهل متوسط يتراوح ما بين دبلوم تجارة ودبلوم صناعي، وفني تجاري – ويكاد يقترب المستوي التعليمي لزوجات حالات الدراسة الثلاثة مع أزواجهم
- تتنوع المهن التي يعمل بها حالات الدراسة وفقاً للمؤهل الحاصلة عليه حيث تعمل جميع حالات الدراسة من الشريحة العليا في مهن فنية وإدارية عليا – حيث تعمل حالتين في وظيفة عضو هيئة تدريس أحدهما في كلية الطب والآخر في كلية الهندسة، بينما تعمل ثلاث حالات في وظائف فنية و إدارية عليا، حيث تشغل حالتين منصب وكيل وزارة في أحد المؤسسات الحكومية بينما تشغل حالة أخري منصب مدير أحد البنوك الحكومية، كما تعمل زوجات حالات الشريحة العليا أيضاً في مهن فنية وإدارية عليا – حيث تعمل حالتين في وظيفة عضو هيئة تدريس في كلية الطب، فيما تعمل ثلاث

حالات في مهن فنية وإدارية متنوعة- أما بالنسبة للمهن التي تمارسها حالات الشريحة الوسطي فتتنوع ما بين:محاسب وآخر مدير إحدي المدارس الثانوية، وآخر أخصائي نفسي ورابع مبرمج كمبيوتر، فيما يعمل الخامس محامي، كما تتنوع المهن التي تعمل بها زوجاتهن كما تتنوع المهن التي تعمل بها حالات الشريحة الدنيا أيضاً حيث تتنوع ما بين عمل فني وآخر إداري – حيث تعمل حالة في عمل فني فى ورش السكك الحديدية بالمنيا – بينما تعمل حالة أخري فني كهربائي فى أحد المصالح الحكومية وآخر موظف في قصرالثقافة بالمنيا – فيما تعمل حالتين فقط من زوجات حالات الشريحة الدنيا – أحدهما تعمل مدرسة و الأخري موظفة إدارية في أحد المستشفيات الحكومية.

- وعن الدخل ومصادرة: فقد أظهرت نتائج دراسة الحالة وجود تباين شديد في مقدار الدخل ومصادره بين حالات الشريحة العليا وكل من حالات الشريحة الوسطي والدنيا، حيث تتميز حالات الشريحة العليا بحصولها علي دخل مرتفع من الوظيفة الحكومية التي تمارسها إلي جانب مصادر أخري تمثل مصدر دخل إضافي لها ويختلف الوضع بالنسبة لحالات الشريحة الوسطي حيث يمثل المرتب الحكومي مصدر الدخل الأساسي والذي يتراوح ما بين ٥- ٧ آلاف جنيه ولا توجد لديها مصادر أخري للدخل باستثناء حالتين تمارس عمل إضافي بعد انتهاء العمل الحكومي، كما تعتمد أيضاً الشريحة الدنيا على المرتب الذى تحصل عليه و الذى يتراوح ما بين (٣ الى ٤ الاف) بالإضافة إلى ممارسة حالتين لعمل إضافى. وهذه النتيجة تتفق مع ما طرحه رايت ميلز من قضايا حول الطبقة الوسطي الجديدة، حيث أشار إلي أن الوظيفة و ليس الملكية هي المصدر الوحيد لدخل تلك الطبقة (Mills, 1953, p.307).
- تتميز جميع أسر حالات الدراسة بصغر الحجم حيث يتراوح عدد الأبناء في جميع الحالات ما بين ٣-٤ أبناء، وأن جميع أبناء حالات الدراسة في مراحل التعليم المختلفة ما بين إبتدائي وإعدادي وثانوي. كما تختلف نوعية التعليم ومستوي المدارس والجامعات التي تلتحلق بها أبناء حالات الدراسة بصورة واضحة من شريحة لأخري حيث تلتحق جميع أبناء حالات الشريحة العليا بمدارس اللغات ذات المصاريف العالية، بينما توجد حالة من الشريحة العليا يدرس أبنائها بإحدي الجامعات خارج مصر وحالة أخري يدرس أبنائها وفق نظام الدبلومة الامريكية. أما بالنسبة لحالات الشريحة الوسطي فإنه علي الرغم من قلة دخلها – إلا أنها حريصة علي الحاق أبنائها بالمدارس الخاصة

ذات المصروفات المعتدلة لقناعتها بأن التعليم الخاص يتميز بمستوي أرقي وأحسن من التعليم الحكومي، بالإضافة إلي أنه يعكس نوع من التمايز الطبقي بين الطبقة الوسطي والدنيا – وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة " مشيرة العشيري " في رؤيتها لمدي أهمية التعليم في تحديد المستوي الاجتماعي والاقتصادي للطبقة الوسطي بالتحديد (العشري، ٢٠١٤، ص ٢٢٦).

ثانياً: تأثير التحولات الأقتصادية علي الطبقة الوسطي الحضرية خلال الفترة من (٢٠١١ – ٢٠١٨):

سوف يحاول الباحث من خلال نتائج دراسة الحالة الكشف عن تأثير التحولات الأقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة من (٢٠١١- ٢٠١٨) علي كل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطي بشرائحها المختلفة وذلك من خلال الأبعاد التالية:

١- أثر التحولات الأقتصادية خلال الفترة من (٢٠١١ – ٢٠١٨) علي الاوضاع الاقتصادية لحالات الدراسة:

سوف يشير الباحث في هذا المحور لكل من رؤية حالات الدراسة للطبقة التي تنمي إليها ، معايير تحديد الوضع الطبقي من وجهة نظرها في الوقت الحاضر، تأثير التحولات الإقتصادية علي الأوضاع الاقتصادية لحالات الدراسة من حيث الدخل و مصادره ومدي كفاية الدخل من عدمه ونوعية الحياة، آليات التكييف مع المتطلبات الحياتية لمواجهة التهديدات الإقتصادية والمخاوف التي تعاني منها حالات الدراسة نتيجة واقعها الاقتصادي الحالي، ثم رؤية حالات الدراسة لدور الدولة في مواجهة حالة الأفقار التي تعيشه الطبقة الوسطى وذلك علي النحو التالي:

- **الطبقة التي تنتمي إليها حالات الدراسة من وجهة نظرها:**

تختلف حالات الدراسة فى رؤيتها للطبقة التي تنتمي إليها – حيث تري جميع حالات الدراسة من الشريحة العليا أنها تشعر بالانتماء لهذه الشريحة وأنها لديها قناعة تامة بأن طبيعة المؤهل الحاصلة عليه وهو درجة الدكتوراة في حالتين والمهنة التي تمارسونها والدخل الذي تحصل عليها يؤهلها للالتحاق بالشريحة العليا من الطبقة الوسطي – ولكنها تري أنه إذا تم تقييم وضعها في ضوء الأسعار وتكاليف المعيشة ومقارنتها ببعض الرأسمالين الكبار مثل (طلعت مصطفي ونجيب ساويرس) فسوف تضع نفسها في الشريحة الوسطي – وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة

(أنا شايف نفسي من الشريحة العليا اجتماعياً – ولكن اقتصادياً أري نفسي من الشريحة الوسطي).

كما تختلف حالات الدراسة فى الشريحة الوسطي فى رؤيتها للطبقة التي تنتمي إليها – حيث تري ثلاث حالات أنه وفقاً للمؤهل الحاصلة عليه والوظيفة التي تمارسها تنتمي إلي الشريحة الوسطي – ولكنها تشعر بالقلق من الانحدار إلي الشريحة الدنيا – بينما تري حالتين – أنه علي المستوي النظري فهى تنتمي إلي الشريحة الوسطي – ولكن علي أرض الواقع فهى– تنتمي إلي الشريحة الدنيا نظراً لحالة الأفقار التي تعيش فيها – وتستطرد حالة قائلة (الفئة المتعلمة عايشة بالكاد" أما الشريحة الدنيا فإنها لديها قناعة تامة بأنها تنتمي إلي الطبقة الدنيا الفقيرة المطحونة – وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة ": **احنا مش طبقة مطحونة بس – دي احنا في آخر السلم ويمكن تحت السلم).**

معايير تحديد الوصف الطبقي من وجهة نظر حالات الدراسة:

أظهرت نتائج دراسة الحالة وجود اتفاق بين الشرائح الثلاث لحالات الدراسة علي أن العامل المادى يعد أهم محددات الوضع الطبقى في المجتمع المصري في المرحلة الحالية على الرغم من قناعة الشريحة العليا وكذا الشريحة الوسطي أن التعليم، المؤهل، الوظيفة هم أهم محددات الوضع الطبقي– إلا أن الواقع المعاش حالياً فرض عليهما رؤية أخري – حيث تري الشريحة العليا أن العامل المادى الآن هو الذي يحدد الوضع الطبقى إلي جانب العلاقات الاجتماعية أو ما يسمي رأس المال الاجتماعي والذي عن طريقه يستطيع الفرد قضاء مصالحه المختلفة إلي جانب التاريخ العائلي والسياسي للأسرة – وتأكد الشريحة الوسطي و الدنيا نفس وجهة النظر حيث تري أن العامل المادى، ومقدار ما يملكه الفرد من ثروة وعقارات، والوظيفة المرتبطة بالسلطة إلي جانب العزوة والعصبية من أهم محددت الوضع الطبقي الآن– وفي هذا الصدد تعلق حالة من الشريحة الوسطي قائلة (**اللي معاه فلوس يعد ويدوس)** كما تعلق حالة من الشريحة الدنيا أيضاً قائلة (**أن الفلوس والمنصب هم ألا بيحددوا وضع الواحد في البلد " غير كده الواحد ملهوش لزمة).**

مدي كفاية الدخل لمواجهة المتطلبات الحياتية لحالات الدراسة:

أظهرت نتائج دراسة الحالة – وجود تباين واضح بين كل من الشريحة العليا والشريحتين الوسطي والدنيا فيما يتعلق بكفاية الدخل للمتطلبات الحياتية – حيث تري حالات الدراسة من

الشريحة العليا كفاية الدخل لمواجهة المتطلبات الحياتية بصورة مرضية ولا توجد أي صعوبة فى الأنفاق علي المستلزمات المعيشية المختلفة. ولكنها تستطرد قائلة – هناك بنود أخري مظهرية وضرورية مما يضطرها الاعتماد علي مصادر دخل أخري – ومن هذه البنود المصاريف الخاصة بالمدارس الأجنبية، تعليم الأبناء بالخارج إلي جانب المصاريف المتعلقة بالملبس وإقتناء الموبيلات الحديثة... إلخ من بنود الوجاهة الاجتماعية – بينما تري حالات الدراسة من الشريحة الوسطي أن الدخل لا يكفي للانفاق علي الأسرة بسبب الغلاء وارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة – وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة (**الحاجة اللي كنت بشتريها بـ ٢٠ جنيه دلوقت بشتريها بـ ٤٠ جنيه، وورقة لـ ٢٠٠ جنيه بصرفها دلوقت وكأنها ٥٠ جنيه**) كما تعلق حالة أخري قائلة (**لقد عانيت كثيراً كأحد أفراد الشريحة الوسطي من ارتفاع الاسعار بعد تعويم الجنيه في عام ٢٠١٦م وهو ما كلفني الكثير ورغم أن دخلي يقترب من الـ ٧ آلاف جنيه شهرياً – إلا أن هذا المبلغ لم يعد يساوي شيئاً من وجهة نظري أمام احتياجاتي الاسرية الحالية)** بينما ترى حالات الدراسة من الشريحة الدنيا أن الدخل يكفي فقط لدفع فواتير الكهرباء والماء والغاز والدروس الخصوصية، وإيجار المسكن وفى هذا الصدد تعلق حالة من الشريحة الدنيا قائلة (**أنا عشان أقدر أعيش كويس عاوز اليومين دول ضعف مرتبي، لأن المرتب الحالي مش بيكفي عيش حاف**")

نوعية الحياة والآليات التي تلجأ إليها حالات الدراسة لمواجهة التهديدات الإقتصادية:

تختلف نوعية الحياة من حيث أنماط الاستهلاك والإنفاق من طبقة إلي أخري، و من ثم تختلف الآليات التي تلجأ إليها حالات الدراسة لتحقيق التوازن بين الدخل وبنود الانفاق. إلا أن هذه الآليات تختلف من شريحة لأخري وفقاً لدخلها وبنود انفاقها وتطلعاتها الاجتماعية والاقتصادية– حيث أظهرت نتائج دراسة الحالة أن الحالات من الشريحة العليا– علي الرغم من كفاية دخلها لمواجهة المتطلبات الحياتية المختلفة، إلا أن وجود بنود انفاق تفرضها عليها أوضاعها الاجتماعية والمظهرية المختلفة مثلت عبء عليها في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار. مما دفعها إلي البحث عن آليات تمكنها من الاحتفاظ بمستوي انفاقها التي اعتادت عليه منذ سنوات قليلة. وفي نفس الوقت الاحتفاظ بوضعها الاجتماعي و الاقتصادى. ومن هذه الآليات التي مارستها حالتين من حالات الدراسة تغير مكان المصيف السنوي حيث أصبحت تقضى المصيف داخل

مصر مثل شرم الشيخ والغردقة والعين السخنة بدلاً من الذهاب إلي لندن ولبنان، كما تم الاستغناء عن اقتناء الموبايلات ذات الماركات العالمية التي تصل ثمنها إلي أكثر من ثلاثين ألف جنيه إلي ماركات معروفة ولكنها أقل سعر، كما تم ترشيد شراء الملابس وأنواع الروائح ذات الماركات العالمية والتي يطلق عليها اسم "برندات" وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: (**أنا مضطر لشراء ملابس من الماركات العالمية أنا وأولادي علشان مظهري الاجتماعي قدام الناس**) أما الثلاث الحالات الأخري من الشريحة العليا والأقل دخلاً من الحالتين الآخريتين التي تم الإشارة إليهما؛ فقد لجأت إلي آليات أخري وفقاً لدخلها فقد لجأت حالة إلي الاستغناء عن الدروس الخصوصية للأبناء بالمنزل وإلحاقهم بمجموعات خارج المنزل، كما تم إلغاء الاشتراك في أتوبيس المدرسة بعد رفع سعر البنزين وقيام الأب بتوصيل الأبناء للمدارس، تقليل باقة النت، تقليل عدد مرات الفسح وفي هذا الصدد تغلق حالة قائلة: (**أنا كنت بسافر يومين في الشتاء للقاهرة افسح العيال – لغيت السفر في الشتاء واكتفيت بالسفر في الصيف علشان اقدر أوفر فلوس للدروس الخصوصية ومصاريف المدارس**)، تقليل بعض بنود الانفاق الشخصي لحالات الدراسة، ترشيد إستخدام بنزين السيارة وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: (**كنت زمان بفول العربية بـ ٢٠٠ جنيه دلوقت بفول بـ ٤٠٠ جنيه وساعات ما بشغلش التكييف في الصيف علشان بياكل بنزين واضطر املاها تاني – ورغم كده بدفع ٩٠٠جنيه في الشهر**)

أما حالات الدراسة من الشريحة الوسطي فقد لجأت إلي إليات أخري تختلف عن تلك التي قامت بها الشريحة العليا وذلك وفقاً لدخلها الشهري – وقد تمثلت هذه الآليات في التقليل من شراء بعض أنواع الطعام المرتفعة الثمن مثل اللحوم والأسماك والفراخ إلي أقل من النصف، شراء الاحتياجات المنزلية المختلفة بالجملة، تقليل كمية الفاكهة التي يتم شرائها اسبوعياً، إلغاء مبدأ تخزين السلع الغذائية والشراء عند الاحتياج، إستغناء بعض الحالات عن تخزين السمن البلدي وهو عادة تمارسها معظم الأسر من الطبقة الوسطي، شراء الاحتياجات المنزلية من العروض المختلفة التي تقدمها المحلات التجارية الكبري من وقت لآخر.. الذهاب بالأبناء في حالة المرض إلي التأمين الصحي فى بعض المواقف بدلاً من الطبيب الخاص، شراء الشكولاته والحلوي للأطفال في أضيق الحدود وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: (**أنا لما أخذ مكافأة من الشغل بشتري لولادي شيكولاته من الغالية**) ترشيد بنود الانفاق الشخصي لحالات الدراسة وقد تمثل ذلك في الاستغناء عن الجلوس علي القهوة في الفترة المسائية، التخفيف من كمية السجائر التي

يتم شرائها، عدم شراء الجرائد بعد ارتفاع سعرها، الاستغناء عن عادة تناول طعام الأفطار في مكان العمل وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: (**كنت بفطر في المكتب مع زملائي في العمل كل يوم الصبح – وكنت بأجيب ثلاث سندوتشات من أي مطعم في حدود ستة جنيه دلوقت بطلت أعمل كده وبجيب سندوتشات من البيت علشان أوفر ثمن السندوتشات اللي وصلت سعره للضعف**).

أما بالنسبة للشريحة الدنيا نظراً لما تجده من صعوبة في تحقيق التوازن بين دخلها الشهري والمتطلبات الحياتية فقد حرصت علي تغطية بنود الانفاق الأساسية التي لايمكن تقليلها أو إلغائها.. ومنها إيجار المسكن لبعض الحالات، فاتورة الكهرباء والماء والغاز والمواصلات ومصاريف المدارس الخصوصية، وما تبقي تنفقه في بند الطعام، وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة (**احنا بناكل الموجود – فول، طعمية، عدس.. أي حاجة ومش بنفكر خالص في موضوع الفراخ واللحمة ده**) كما لجأت إلي تقليل شراء اللحوم والفراخ والفاكهة والمواد الغذائية إلي أقص درجة ممكنة وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة (**كنا بنشترى شوال أرز وبيقعد مدة في البيت دلوقت بأشتري كيلو أرز من وقت لآخر، الفاكهة مكنتش بتقطع من البيت، دلوقت بشتري كيلو فاكهة في الأسبوع كنا بنخزن حوالي عشر أرطال سمن بلدي في السنة دلوقت بنجيب ثلاث أرطال سمن بلدي ونحط عليهم سمن اصطناعي علشان يكفوا – ده أنا لو اشترتيت كل اللي في نفسي المرتب مش هيكمل أسبوع**).

كما لجأت حالات الدراسة إلي ترشيد شراء الاحتياجات الشخصية من الملابس والأحذية وغيرها من الأسواق الشعبية، وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: (**أنا بأشتري لأولادي ملابس جديدة في العيد بس وبعد كده بشتري حاجة واحدة من اللبس لكل عيل في الشتاء والصيف وبعدين هم يبدلوا مع بعض، وأنا ومراتي بنشتري لبس من البلات " يعني هدوم مستعملة " وكمان ساعات بنروح نشتري لبس من وكالة البلح بالقاهرة** ").

كما تحرص بعض حالات الدراسة علي التوفير في بند المواصلات – والتي تمثل عبء عليها وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة (**كفاية العيال يركبوا مواصلات ويروحوا المدرسة، وأنا ومراتي بنروح الشغل ماشين علشان كل واحد فينا يوفر ٤ جنيه يومياً يعني ١٢٠ جنيه في الشهر– أهو ينفعوا في أي حاجة في البيت**).

كما لجأت حالات الدراسة إلي ترشيد بنود الانفاق الشخصي وإلغاء بعضها مثل التقليل من شرب السجاير، إلغاء الجلوس علي القهوة، الغاء بند الفطار في الشغل وشراء سندوتشات يومياً من الخارج، وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: (**أنا كنت بشتري علبة سجاير من الأنواع الرخيصة كل يوم – دلوقت بشتري خمس سجاير فرط، كنت بقعد علي القهوة كل يوم اشرب كوباية شاي بـ جنيه ونصف دلوقت مش باقعد لأن كوباية الشاي بقت بـ ٣ جنيه، وحجر الشيبية بقي بـ ٤ جنيه بعد ما كان بـ ٢ جنيه، كنت بفطر في الشغل واشتري سندوتشين بـ ٤ جنيه، دلوقت بقوا بـ ٨ جنيه – علشان كده بطلت افطر في الشغل – كل حاجة ولعت دي احنا بنخاف نتكلم أحسن نجوع**).

كما تمارس حالتين من حالات الدراسة عمل إضافي لمواجهة الأعباء المعيشية – حيث تعمل حالة في مجال المحارة، فيما يعمل آخر عامل في مقهي بعد الظهر وتعلق حالة **قائلة** (**أحنا بنرضي نشتغل أي شغلانة مع أننا موظفين حكومة وعلي الدرجة الثالثة – لكن لو ما اشتغلناش حنشحت وحنموت من الجوع**).

مما سبق تبين لنا حجم المعاناة وحالة الافقار التي تعاني منها حالات الدراسة من الشريحة الوسطي والدنيا، في الوقت الحالي نتيجة للسياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة في السنوات الأخيرة بهدف تحقيق نوع من الإصلاح الاقتصادي – إلا أن هذه السياسات كما تري حالات الدراسة من الشريحة الوسطي والدنيا أدت إلي مزيد من افقارهم وانكسارهم وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: (**احنا اللي بنحاسب علي المشاريب – كل يوم الحكومة بتغلي الأسعار، وبتاخذ منا ضرائب علي المرتبات وسايبة الاغنياء عايشين بالطول والعرض – علي الرغم من أنهم معاهم فلوس وحتي لو غلت الحكومة الحاجة كل يوم مش كل ساعة مش حيتأثروا**).

ولعل هذه النتيجة تتفق مع دراسة "عبد الباسط عبد المعطي" عن الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر والتي أظهرت نتائجها – انحسار فرص المواقع الوسطي في إشباع حاجاتها وحراكها الذي وصل إلي حد افقار معظم شرائحها الدنيا وبعضاً من شرائحها الوسطي – وأنه علي الرغم من ظهور شريحة جديدة من البرجوازية الصغيرة ذات الارتباط بتداعيات الكوكبية تكنولوجيا وعلمياً وسياسياً فإن غالبية المواقع الوسطي تكاد تعاني من الانهزام في سياق الصراع الطبقي

الاقتصادي والسياسي خاصة بعد تحول الثقل الاقتصادي لصالح القطاع الخاص (عبد العطي، ٢٠٠٢).

كما تتفق هذه النتيجة مع الإطار التصوري لسملر عن العلاقة بين الدولة والمجتمع والطبقة حيث حاول من خلال هذا الإطار ان يحلل الكثير من المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في الدول الغربية نتيجة عدم التوزيع العادل للتروة، كما اشار ايضا للدور الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية في ظهور ما يعرف بالتباين الطبقي.

المخاوف التي تعاني منها حالات الدراسة نتيجة لواقعها الاقتصادي الحالي:

أظهرت نتائج دراسة الحالة معاناة جميع حالات الدراسة من مخاوف متعددة نتيجة لواقعها الاقتصادي، وأن اختلفت هذه المخاوف من شريحة لأخري.. حيث تشعر الشريحة العليا بالخوف من عدم قدرتها علي الاحتفاظ بمظهرها الاجتماعي والاقتصادي التي اعتادت عليه وما يرتبط به من وجاهة اجتماعية من حيث نوعية السيارات التي تركبها والسكن الذي تعيش فيه، والملابس ذات الماركات العالمية التي ترتديها إلخ كما تشعر بالقلق علي مستقبل أبنائها وعما إذا كان في إمكانها أن توفر لهم إمكانيات مادية تمكنهم من الاستمرار في العيش بنفس المستوي الذين يعيشون فيه حالياً، بينما تتشابه الشريحة الوسطي والدنيا في مخاوفها وقلقها عن وضعها الاقتصادي والذي يتمثل في الخوف من عدم القدرة علي الالتزام بالمتطلبات الحياتية للأسرة من مأكل ومشرب، وعلاج، الخوف من عدم القدرة علي توفير مصاريف المدارس والوفاء بالدروس الخصوصية، الخوف من مواجهة الظروف الطارئة كالمرض،، وعدم القدرة علي تأمين مستقبل الأولاد

٢- تأثير التحولات الاقتصادية خلال الفترة من(٢٠١١ -٢٠١٨م) على الأوضاع الإجتماعية لحالات الدراسة:

لقد أدي تدهور أحوال الغالبية العظمي من الطبقة الوسطي نتيجة انحسار دورها التنموي في السنوات الأخيرة إلي التأثير علي علاقاتها وأدوارها الاجتماعية علي المستوي الأسري والعائلي والمجتمعي بصفة عامة وهو ما سوف نشير إليه من واقع نتائج الدراسة الميدانية وذلك علي النحو التالي:

أ– تأثير التحولات الاقتصادية علي العلاقات الأسرية والعائلية

أظهرت نتائج دراسة الحالة – أن التحولات الاقتصادية والمتمثلة فى توجهات وسياسات الدولة الاقتصادية أثرت بطريقة غير مباشرة علي العلاقات الاجتماعية علي المستوي الأسري والعائلي – وأن كان هذا التأثير يختلف من شريحة لأخري من شرائح حالات الدراسة حيث تري حالات الدراسة من الشريحة العليا – أن هذه التحولات أثرت علي الوقت الذي تقضيه مع أفراد الأسرة ولغة الحوار بينهم والتفاعل مع الأحداث اليومية مع أفرادها – حيث أن جميع الحالات تفرض طبيعة عملها التغيب عن المنزل فترة طويلة، كما أثرت علي اهتمامها بالمناسبات العائلية الحاصة بأفراد الأسرة، و إن كانت تحرص علي تقديم هدايا قيمة لأبنائها في هذه المناسبات مثل أعياد الميلاد ونجاح الأبناء.

كما أثرت علي المجاملات العائلية والتي أصبحت تقتصر علي مجاملة الأخوات البنات خاصة في الأعياد والمناسبات المختلفة بينما قلت الزيارات العائلية وذلك لعدم وجود وقت لدي حالات الدراسة بسبب الانشغال بالعمل والغياب عن المنزل فترات طويلة، بينما انحسرت علاقة الأسرة بالعائلة (الأعمام – الأخوال – أولاد العمومة – أولاد الخؤولة) وحتي في المناسبات التي تفرض المشاركة الوجدانية تكتفي حالات الدراسة بأرسال برقية أو مكالمة تليفونية أو زيارة سريعة للتهنئة.

ويختلف الوضع في الشريحة الوسطي والدنيا، حيث أدت الضغوط الاقتصادية وزيادة الأعباء المادية وانخفاض دخول حالات الدراسة أمام التزايد المستمر في الاحتياجات الأساسية للأسرة إلي الأحتفال ببعض المناسبات الاسرية في أضيق الحدود، وتجاهل بعض المناسبات الأخرى لما تمثله من أعباء مالية علي حالات الدراسة، حيث أظهرت نتائج دراسة الحالة حرص ثلاث حالات فقط علي الاحتفال بأعياد ميلاد الأبناء وتقديم هدايا لهم في حالة النجاح واقتصر الاحتفال علي أفراد الأسرة فقط وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة:(**احنا في عيد ميلاد الأبناء، تعمل زوجتي كيكة بسيطة ونجيب حاجة ساقعة ونقعد كلنا مع بعض، لأن ظروفي المادية لا تسمح بشراء هدية لكل واحد في عيد ميلاده**).

أما علي المستوي العائلي – فقد اقتصرت المجاملات العائلية علي مناسبات الزواج أو ولادة طفل جديد في العائلة، وفي الأعياد حيث إعطاء الأطفال ما يسمي "بالعيدية" أما بقية المناسبات العائلية عادة ما يتم تجاهلها لأن الميزانية لا تسمح بالتواجد في كل المناسبات كما كنا

نفعل قبل كده وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: (**أنا اتفقت مع أخواني علي أن تكون قيمة المجاملات سواء في الزواج، النجاح، العيدية بسيطة حتي لا تشكل عبء علينا وكمان ما حدش يتحرج منا**).

أما الشريحة الدنيا – فالفقر والضغوط الحياتية، وتزايد الأعباء المعيشية عليها، لم يؤثر علي الدفء الأسري والعلاقات الحميمية بين أفرادها من حب وإحساس بعضهم ببعض، إنما إلغى من قاموس الأسرة ما يعرف بالمجاملات الأسرية والاحتفال بالمناسبات المختلفة مثل أعياد الميلاد، هدايا نجاح الأبناء، وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة:(**أحنا ناس غلابة ما عندناش حاجة اسمها أعياد ميلاد ولا حاجة اسمها هدية نجاح– اللي ينجح ذي اللي يسقط هم حاسين بالظروف ومش بيطلبوا منا حاجة**).

ولا يختلف الوضع بالنسبة للمجاملات العائلية، حيث تقتصر علي مناسبات الزواج وتسمي "النقطة" وهي حاجة ضرورية ويجب الإلتزام بها مهما كانت الظروف. وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: (**قبل أي فرح خاص بالأهل بكام شهر ابدأ أحوش مبلغ معين علشان انقط بيه علشان ما يبقاش شكلي وحش أمام أهلي وكمان دي بيكون دين عليه لازم أرده**)، أما بقية المناسبات العائلية يتم تجاهلها من قبل حالات الدراسة، ولا يواجهون بلوم أو عتاب من الأهل والأقارب لأن الجميع يعرف ظروفهم المادية.

كما انحسرت أنماط التفاعل مع الجيران والأصدقاء في جميع حالات الدراسة، وإن كان ذلك أكثر وضوحًا في الشريحة العليا مقارنة بالشريحتين الوسطي والدنيا. كما تقلص إلي حد كبير الإهتمام بالأنشطة الترفيهية في الطبقة الوسطي واختفت تمامًا في الطبقة الدنيا حيث اختفي بند المصايف والتردد علي النوادي والمقاهي، بينما لم تتأثر الأنشطة الترفيهية لدي الطبقة العليا، ولم تتغير نظرة جميع حالات الدراسة لقيمة التعليم، حيث تنظر إليها كآلية أساسية لإعادة إنتاج نفسها.

ب – تأثير التحولات الاقتصادية علي الدافعية نحو المشاركة المجتمعية لحالات الدراسة:

أظهرت نتائج دراسة الحالة عدم ممارسة جميع حالات الدراسة لأي أدوار مجتمعية تذكر، ولكن تختلف الأسباب من شريحة لأخري من شرائح حالات الدراسة، فقد أرجعت الشريحة العليا عدم مشاركتها في أي أدوار مجتمعية سواء علي مستوي الحي أو المجتمع المحلي لإنشغالها بالعمل

معظم الوقت إلي جانب عدم إيمانها بوجود مؤسسات أو جمعيات أو نقابات مهنية لها دور مجتمعي واضح.

وفي المقابل فإن الشريحة الوسطي من حالات الدراسة يقتصر دورها المجتمعي علي بعض الأنشطة المجتمعية البسيطة علي مستوي الجيرة أو الحي الذي تعيش فيه والمتمثل في المساهمة في بعض الأنشطة التي يمارسها مسجد الحي مثل التبرع بمبالغ مالية لشراء شنط رمضان، كفالة يتيم، المساعدة في تدبير مصاريف المدارس للأطفال الأيتام، بالإضافة للانتماء للنقابات المهنية المرتبطة بطبيعة عمل حالات الدراسة، إلا أن الهدف من الانضمام لهذه النقابات ليس لممارسة دور مجتمعي أو نشاط معين، وإنما لما تقدمه لهم من دور خدمي بهدف التخفيف من حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يعانونها، حيث تركز هذه النقابات علي مدخل الخدمات أي مخاطبة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء، وتلبية احتياجاتهم الأساسية وتوفيرها بسبل ميسرة. أما الشريحة الدنيا من حالات الدراسة ليس لها أي دور مجتمعي وذلك لقناعتها بأنها شريحة فقيرة محتاجة لمن يساعدها، وأن لديها من الضغوط الاقتصادية ما يكفيها– وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة (**الكلام ده عاوز ناس رايقة وعندها راحة بال ومستريحة مش شقيانه ومش بتنام من التفكير في بكرة**).

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما توصل إليه رايت ميلز حول الدافعية نحو المشاركة المجتمعية من قبل الطبقة الوسطي الجديدة والتي أظهرت نتائجها عدم انتمائها لأي منظمة أو نقابة لاعتقادها بأن تلك المؤسسات لن تحقق له شيئًا، بالإضافة إلي أن الموظف يعتقد أن انضمامه لأي نقابة يهبط بمكانته في نظر مديره (حسن، ٢٠٠٧، ص٣).

ثالثاً: تأثيرالتحولات الاقتصادية خلال الفترة من (٢٠١١ –٢٠١٨) علي الأوضاع السياسية لحالات الدراسة:

سوف يشير الباحث فى هذه النقطة إلي تأثير التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة من (٢٠١١ –٢٠١٨م) علي كل من الفاعلية السياسة والمشاركة السياسية لحالات الدراسة وتوجهاتها نحو مؤسسات الدولة ومدي الثقة فيها.

أ – الفاعلية السياسية والمشاركة السياسية لحالات الدراسة:

أظهرت نتائج دراسة الحالة حرص جميع حالات الدراسة علي التفاعل مع الأحداث السياسية وإبداء الرأي فيها، وذلك من خلال الحوار مع الأهل والأصدقاء والأشخاص الموثوق

فيهم علي مواقع التفاعل الاجتماعي، بموضعية ودون تجريح، ولعل هذه النتيجة تعكس مدي شعور كل حالات الدراسة بالانتماء لمصر والخوف عليها من أي شئ يهدد استقرارها وأمنها رغم قسوة الظروف الاقتصادية التي تعاني الغالبية منها.

كما تتفق الشريحة العليا والوسطي في موقفهما من المشاركة السياسية، حيث تحرص الشريحتين علي المشاركة في الاستحقاقات الدستورية والانتخابات الرئاسية بأعتبار أن ذلك حق كفله لها الدستور، بينما تعزف عن المشاركة في انتخابات مجلس النواب، وذلك لعدم قناعتها بشخصية المرشحين، وأن هدفهم هو تحقيق مصالحهم الشخصية وليس مصلحة الشعب، كما أن مجلس الشعب لا يعبر عن مصالح الطبقة الوسطي، كما ترفض الانضمام لأي حزب من الأحزاب السياسية في مصر لقناعتها بأنها أحزاب كرتونية، ولا تعبر عنها.

أما الشريحة الدنيا فأنها بجانب مشاركتها في الانتخابات الرئاسية والدستورية، تحرص بشدة علي المشاركة في أنتخابات مجلس النواب لاعتبارين: أولهما صلة القرابة التي تربطها بالمرشح، أما الاعتبار الآخر لما يقدمه المرشحين من إغراءات مادية معينة للناخبين بينما تعزف جميع حالات الدراسة عن الانضمام لأي حزب من الأحزاب السياسية لقناعتها بأنها لا تخدم الشعب، وأنها لا تفكر إلا في مصلحتها الشخصية ولا تعبر عن مشاكل الفقراء وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة: **(كل اللي بيعمله أي حزب في مصر هو أنه يوزع شويه بطاطين في الشتا، وشنط رمضان في الشهر الكريم، ويعمل معرض في بداية الدراسة لتوفير مستلزمات المدارس، لكن مفيش حزب بيطالب بضبط الأسعار، رفع الأجور، تحسين أحوال الطبقة الوسطي، وكل اللي بيقوله كلام للاستهلام المحلي –علشان كده أحنا مش معترفين بأن فيه أحزاب أصلاً في مصر)**.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة حسين (٢٠٠٩) عن " اتجاهات التغير في بنية الطبقة الوسطي الحضرية وأدوارها، والتي أظهرت نتائجها عزوف الغالبية العظمي من مفردات المواقع الوسطي عن المشاركة السياسية، كما تتفق مع دراسة عبدالمعطي (٢٠٠٢) والتي أظهرت نتائجها انحسار فرص المواقع الوسطي في المشاركة في المجالس النيابية أمام تكلفة الانفاق علي الأنتخابات، إلي جانب تراجع المد اليساري النقدي مقارنة بحقبة الستينات والسبعينات لصالح الأيديولوجية الإسلامية التي عززتها توجهات حكم السادات ثم تزاوج المال بالسلطة بعد ذلك في عهد مبارك حتي الآن. كما تتفق مع طرح رايت ميلز عن الطبقة الوسطي الجديدة، و الذي أكد

علي عزوف أفراد هذه الطبقة عن المشاركة السياسية وتمتعها بحالة من اللامبالاة السياسية (حسن، ٢٠٠٧، ص٣).

وربما يرجع التباين في موقف حالات الدراسة من المشاركة السياسية لأمرين، يرتبط الأول: بطبيعة تكوين المواقع الوسطي التي يبرز فيها التباين والتناقض أكثر من التجانس.

أما الأمر الثاني: فيرتبط بطبيعة النظام السياسي المصري ورؤيته للممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية بصفة عامة، خاصة ما يصدره من قوانين لتحديد أنماط المشاركة ومستوياتها، ونظم الانتخابات، إضافة إلي وجود قوانين أخري مقيدة للحريات (عبدالمعطي ٢٠٠٢، ص ٣٤٥).

ب –توجهات حالات الدراسة نحو مؤسسات الدولة وثقتها فيها:

أظهرت جميع حالات الدراسة وجود توجهات سلبية نحو أداء الأجهزة الحكومية وعدم الثقة في تصريحاتها، كما أنها عاجزة عن أداء دورها بكفاءة، ويظهر ذلك في مجال الخدمات المختلفة خاصة الصحية منها والتعليمية، إلي جانب الروتين الحكومي في إنجاز المصالح المختلفة، وعدم الإلتزام بما تعلنه من تصريحات وتضاربها في نفس الوقت، ويظهر ذلك فيما تعلنه بخصوص زيادة المرتبات والمعاشات وتوفير مساكن للشباب،.... الخ وفي المقابل تزداد ثقة حالات الدراسة في الجيش المصري" باعتباره من وجهة نظرها المؤسسة الوحيدة التي لها خطط واضحة ومعلنة وهناك التزام زمني بتنفيذها بصورة مرضية – وفي أسرع وقت – ولعل هذه النتيجة تتفق مع نتائج مسح القيم العالمي الذي أُجري عام (٢٠١٤) علي خمس دول عربية، وهي (مصر، المغرب، الجزائر، ليبيا، العراق، فلسطين)، والتي أظهرت نتائجه تراجع ثقة الطبقة الوسطي في هذه الدول بما فيها مصر في جميع الأجهزة السياسية وأجهزة الدولة باستثناء الجيش منذ منتصف النصف الثاني من تسعينات القرن، وقد تمثلت حالة عدم الرضا عن هذه الأجهزة السياسية بصفة عامة في اندلا ع الانتفاضات في بعض الدول العربية عام (٢٠١١) وما بعدها، وفي هذا الصدد تعلق حالة من الشريحة العليا قائلة: (**الحكومة دائماً بتعمل اللي هي عاوزه من غير ما تقول**)، وتؤكد حالة أخري من الشريحة الدنيا نفس ما قالته الشريحة العليا، حيث تعلق قائلة: (**ثقة أية في الحكومة – لما الحكومة بتعمل إلا هي عاوزه سواء رضينا أو مرضناش**).

الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة تجاه الطبقة الوسطي من وجهة نظر حالات الدراسة:

تري جميع حالات الدراسة أنه يجب علي الدولة الاهتمام بتحسين الأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطي لخروجها من حالة الافقار التي تعرضت له في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال العمل علي تحسين الأجور وزيادة المرتبات لهذه الطبقة، فرض رقابة علي الأسعار، هيكلة منظومة الدعم لوصوله إلي مستحقيه، تخفيض أسعار بعض الخدمات العامة والتي أصبحت تمثل عبء شديد علي دخول الطبقة الوسطي مثل أسعار الكهرباء التي أصبحت مبالغ فيها، المياه، الغاز، خدمات التليفون والإنترنت.. إلخ، الاهتمام بتحسين الخدمات التعليمية والصحية بهدف القضاء علي الدروس الخصوصية التي تمثل عبء علي الطبقة الوسطي إلي جانب التوسع في الخدمات الصحية وخاصة التأمين الصحي وذلك لمساعدة الأسر من الطبقة الوسطي والدنيا علي مواجهة المرض بطريقة تحفظ لهم كرامتهم من العوز والحاجة إلي جانب توفير فرص عمل لهذه الطبقة وأبنائها وضرورة إتاحة الفرص للطبقة الوسطي للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وتوسيع قاعة مشاركتها المجتمعية، وأن تضع الدولة في اعتبارها أنه لا تنمية بدون الطبقة الوسطي حيث أنها تمثل نصف المجتمع بل أكثره.

مستقبل الطبقة الوسطي من وجهة نظر حالات الدراسة:

اما عن مستقبل الطبقة الوسطي تتوقع حالات الدراسة وفقاً لرؤيتها لواقع كل شريحة، أن الشريحة العليا من الطبقة الوسطي سوف تتعرض للإثراء والصعود مع انخفاض اعدادها، أما الشريحة الوسطي خاصة من العاملين بأجر ثابت سوف تتعرض لمزيد من الافقار وسوف يسقط عدد منها إلي المواقع الطبقية الأدني، وانحسار فرصها في إشباع حاجاتها وتحقيق حراك اجتماعي صاعد لأبنائها، بينما سوف تتاح الفرصة لشباب الطبقة الوسطي ممن حقق مستوي عالي في مجال التكنولوجيا المتطورة عبر وسائط متعددة الحصول علي فرص عمل ملائمة، بينما تري أن الشريحة الدنيا من أصحاب الدخول المحدودة والوظائف الحكومية سوف تتعرض لمزيد من الافقار خلال الفترة القادمة، وفي هذا الصدد تعلق حالة قائلة (**أحنا لو الحكومة مهتمتش بينا أحنا حنتفرم**). وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما توصل إليه رايت ميلز عن تصور مستقبل الطبقة الوسطي حيث يري أنها سوف تزداد عددًا ولكنها لن تشكل قوة و لن تتبوأ مكانة في السلطة العليا (Mills, 1953, p.37).

نتائج الدراسة:

في ضوء تحليل بيانات دراسة الحالة تم التوصل إلي مجموعة من النتائج التالية:

١. جميع حالات الدراسة لديها قناعة تامة بالشريحة التي تنتمي إليها داخل الطبقة الوسطي، حيث تضع الشريحة العليا نفسها داخل هذه الشريحة نظراً لوضعها المادي والاجتماعي من وجهة نظرها، كما تصنف الشريحة الوسطي نفسهافي هذه الشريحة نظرا لواقعها المادي والتعليمي، وإن كانت تخشي من الانحدار إلي الشريحة الدنيا، كما تضع الشريحة الدنيا نفسها ضمن هذه الشريحة نظراً لواقعها المادي الضعيف وانحسار فرصها في إشباع احتياجاتها المختلفة.

٢. ترى جميع حالات الدراسة أن الدخل والثروة ومقدار ما يملكه الفرد من قوة شرائية عالية إلي جانب السلطة والعزوة، والعصبية والتاريخ السياسي للعائلة من أهم عوامل تحديد الوضع الطبقي في الوقت الحاضر.

٣. تعاني الشريحة الوسطي والدنيا من حالات الدراسية من عدم كفاية الدخل بصورة واضحة مقارنة بحالات الشريحة العليا، وإن كانت تعاني أحياناً من عدم كفاية الدخل لمواجهة بعض المتطلبات الحياتية المرتبطة بالمظهرية والوجاهة الاجتماعية.

٤. تلجأ حالات الدراسة لعدد من الآليات في حالة عدم كفاية الدخل للمتطلبات الحياتية المختلفة إلا أن هذه الآليات تختلف من شريحة لأخري، حيث تلجأ الشريحة العليا إلي الاستغناء عن بعض بنود الانفاق المرتبطة بالوجاهة الاجتماعية ، ترشيد بنود الانفاق الشخصي، بينما تلجأ الشريحة الوسطي و الدنيا إلي آليات أشد قسوة، حيث تحرص علي الوفاء بالالتزامات الأساسية من أيجار مسكن، كهرباء، غاز، مصاريف مدارس، مواصلات.. إلخ ثم العيش علي ما يتبقى لها من دخل، ممارسة البعض لمهن إضافية بسيطة، الاقتراض من البنوك بصفة مستمرة.. إلخ من آليات التكيف التي تعكس حجم الضغوط الحياتية ومظاهر الإفقار والانكسار الذي تعيشه الشريحة الدنيا والبعض من الشريحة الوسطي.

٥. تعاني جميع حالات الدراسة من قلق علي وضعها الاقتصادي وإن كانت درجات القلق تختلف من شريحة لأخرى حيث تشعر الشريحة العليا بالقلق من عدم قدرتها علي توفير نفس المستوي الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش فيه الآن لها ولأبنائها في المستقبل، أما الشريحة الوسطي والدنيا تشعر بالقلق من عدم القدرة علي الاستمرار في توفير المتطلبات الحياتية المختلفة لأسرتها.

٦. ساهمت الظروف الإقتصادية التي تعيشها حالات الدراسة من الشريحة الوسطي و الدنيا بصفة خاصة في التأثير علي العلاقات الأسرية و المجاملات العائلية، و أنماط التواصل و التفاعل مع الأصدقاء و الجيران إلي أضيق الحدود.

٧. عدم ممارسة جميع حالات الدراسة لأي دور مجتمعي وإن كانت الأسباب تختلف من شريحة لأخري، حيث أرجعته الشريحة العليا لعدم قناعتها بوجود مؤسسات أهلية أو نقابات مهنية لها دور مجتمعي واضح، أما الشريحة الوسطي فيقتصر دورها علي ممارسة بعض الأنشطة البسيطة علي مستوي الجيرة والحي، إلي جانب الانضمام إلي النقابات المهنية ذات الصلة بطبيعة عملها بهدف الاستفادة مما تقدمه من خدمات اجتماعية واقتصاديةمختلفه وتلبية احتياجاتهم الأساسية، كما أن الشريحة الدنيا ايضاً ليس لها أي دور مجتمعي لقناعتها أنها محتاجة لمن يساعدها.

٨. انحسار الأنشطة الترفيهية بصورة واضحة في الطبقة الوسطي واختفاءها في الشريحة الدنيا، بينما ظلت قيمة التعليم تمثل أهمية خاصة لجميع حالات الدراسة.

٩. ارتفاع معدل الاهتمام بالأحداث السياسية بين جميع حالات الدراسة رغم قسوة الظروف الإقتصادية التي تعيشها الغالبية منها مقابل عزوف الغالبية العظمي من جميع حالات الدراسة عن المشاركة السياسية مثل الانضمام للأحزاب والنقابات.

١٠. تري جميع حالات الدراسة أنه في ضوء التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري والتي كان وقعها قاسي علي الطبقة الوسطي خاصة الشرائح الوسطي والدنيا منها، يجب علي الدولة تحسين الأوضاع الاقتصادية للشرائح الوسطي والدنيا بصفة خاصة، وذلك من خلال فرض رقابة علي الأسعار، هيكلة منظومة الدخل لوصوله إلي مستحقيه، وخفض أسعار الخدمات العامة كالكهرباء وغيرها، تحسين الخدمات التعليمية والصحية لتخفيف المزيد من الأعباء التي تتحملها الأسرة بسبب سوء الخدمات الصحية والتعليمية.

١١. أما عن مستقبل الطبقة الوسطي فتتوقع حالات الدراسة أن الشريحة العليا سوف تزداد ثراء وتقل عدداً، أما الشريحة الوسطي سوف تتعرض لمزيد من الافقار وسوف تسقط منها أعداد كبيرة إلي المواقع الطبقية الدنيا، بينما سوف تتاح الفرصة لشباب الطبقة الوسطي ممن أحرزوا تقدماً وخبرة في مجال التكنولوجيا فرص عمل ملائمة في سوق العمل، أما الشريحة الدنيا سوف تتعرض لمزيد من الافقار خلال الفترة القادمة.

توصيات الدراسة

إذا رغبت الدولة في محاصرة هموم الطبقة الوسطي وخروجها من دائرة الافقار يجب عليها إتباع ما يلي:

١- توجيه برامج الدعم المختلفة إلي الطبقة الوسطي حتي تتمكن من حل مشكلاتها الاقتصادية وخروجها من دائرة الفقر، ويكون ذلك عن طريق التوسع في الدعم الموجه لقطاعات الصحة والإسكان، التأمين الصحي الى جانب خلق حلول تمويلية ميسرة لتكاليف الزواج... الخ

٢- تطوير سياسات النمو الاقتصادي والتوسع في نظام التشغيل، مع تهيئة سوق العمل بما يجعله يتمتع بدرجة عالية من العدالة والموضوعية.

٣- فرض رقابة علي الأسعار، والتوسع في الجمعيات الفئوية لتوفير احتياجات الطبقة الوسطي من مستلزمات المعيشة بأسعار ميسرة.

٤- الاهتمام بقطاع العاملين في الدولة من حيث تحسين الاجور بما يتناسب مع مستوي الأسعار، وإتاحة الفرصة لهم للحراك الصاعد وفقاً لمهاراتهم وخبراتهم بعيداً عن الوساطة والمحسوبية.

٥- إعطائها الفرصة للانخراط في العمل السياسي من خلال دمجهم في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من خلال طرح مبادرات لزيادة ثقة الطبقة الوسطي في الأحزاب السياسية والتي يجب أن تهتم بقضاياهم.

قائمة المراجع

الكتب العربية:

١. أحمد، غريب محمد سيد (١٩٧٢). الطبقات الاجتماعية – النظرية والقياس، الجزء الأول، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية.

٢. الأمم المتحدة (٢٠١٤). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا "الاسكوا ESCWA"، لبنان، بيروت.

٣. أمين، جلال (٢٠٠٩). مصر والمصريين في عهد مبارك ١٩٨١ – ٢٠٠٨، القاهرة، دار ميريت.

٤. بدوي، أحمد موسى (٢٠١٣). تحولات الطبقة الوسطي في الوطن العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

٥. الجوهري، محمد (١٩٩٨). علم الاجتماع، النظرية، الموضوع والمنهج ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٦. عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٨٨). دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر – دراسات محلية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٧. عبد المعطي، عبد الباسط (٢٠٠٢). الطبقات الاجتماعية في مصر، اتجاهات التغير والتفاعلات في الفترة من " ١٩٧٥ – ٢٠٢٠ "، القاهرة، دار ميريت للنشر.

٨. عدلي، هويدا (٢٠٠١). الطبقة الوسطي في مصر، دراسة توثيقية تحليلية، برنامج تدعيم المشاركة في بحوث التنمية أكتوبر ٢٠٠١، القاهرة.

٩. العشري، مشيرة (٢٠١٤). الطبقة الوسطي من مرحلة الأزدهار إلي سياسات الإفقار، القاهرة، مصر العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠. علي، عبد القادر علي (٢٠١١). الدولة والطبقة الوسطي في الدول العربية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

١١. العيسوي، إبراهيم حسن (١٩٨٩). نحو خريطة طبقية لمصر –الأشكاليات النظرية والاقتراب من الواقع المصري، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

١٢. ليلة، علي (٢٠١٢). الأمن القومي العربي في عصر العولمة – تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٣. ليلة، علي (٢٠١٢). الأمن القومي في عصر لعولمة، الإصلاح الداخلي لمواجهة العولمة، الكتاب الثالث، الطبعة الأولي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٤. ليلة، علي و خميس، هاني (٢٠٠٩). العولمة والحياة اليومية،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٥. المعموري، عامر عمران (٢٠١٦). التحول الإقتصادي في العراق، مجلة علم الإدارة و الإقتصاد، العدد الثالث عشر، العراق، جامعة كربلاء.

١٦. المهدي، عادل (٢٠٠٤). عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، الدار اللبنانية.

الرسائل الجامعية:

١. إبراهيم، محمد عبد الحميد (١٩٩٦). أثر التحولات الاجتماعية علي بنية الطبقة الوسطي في المدينة المصرية، خلال الفترة من (١٩٧٠ – ١٩٩٠م)، دراسة ميدانية مقارنة بين نمطين حضريين، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٢. حسين، أحمد (٢٠٠٥). اتجاهات التغير في بنية الطبقة الوسطي الحضرية وأدوارها – تحليل سوسيولوجي تاريخي (١٩٧٥– ٢٠٠٠)، رسلة دكتوراه،، كلية البنات، جامعة شمس.

٣. الشافعي، مؤمن محمد كمال (١٩٩٦). الدولة والطبقة الوسطي، تحليل بنائي تاريخي لدور الدولة في دعم الطبقة الوسطي وتنميتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، رسالة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة عين شمس.

٤. شحاته، محمد عبد المنعم (٢٠٠٥). أتساق القيم الاجتماعية في ظل العولمة –دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطي المصرية، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، كلية الآداب.

٥. عفيفي، عبدالسميع عبدالحكيم (١٩٨٤). الطبقة الوسطي في المجتمع المصري، دراسة اجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٦. علي، محمد سيد أحمد (٢٠٠٥). الخطاب السياسي للطبقة الوسطي المصرية، دراسة تحليلية لأفكار بعض رموز الطبقة الوسطي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنيا.

البحوث والمقالات علمية:

١. أبودوح، خالد كاظم (٢٠١١). "نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم الثورة المصرية"، مجلة الديمقراطية (٢٥ يناير)، العدد ٤٢، السنة الحادية عشر، الطبعة الثانية، القاهرة، مؤسسة الأهرام.
٢. حجازي، مجدي أحمد (٢٠١١). "الثورة المصرية علامة حضارية فارقة"، مجلة الديمقراطية (٢٥ يناير)، الطبعة الثانية، دار الأزهر، القاهرة.
٣. زايد، أحمد (٢٠١١). "اركولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطي" مجلة الديمقراطية (٢٥ يناير) العدد ٤٢، الطبعة الثانية، السنة الخامسة عشر، مؤسسة الأهرام.
٤. عبدالرازق، عبير وآخرون (٢٠١٦). "الطبقة الوسطي المصرية بين الإزدهار والانحسار"، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد ١٧، ج١، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس.
٥. لطفي،منال وشحاته، دينا (١٩٩٨). "الطبقة الوسطي والدولة"،مجلة أحوال مصرية، السنة ١، العدد١.
٦. مركز الدراسات في المجال الاجتماعي والاقتصادي والتيسر(٢٠٠٩). المغرب.

تقارير ومصادرعامه واحصاءات:

١. تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠). جمهورية مصر العربية.
٢. دائرة الإحصاء العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٠). عمان، الأردن.
٣. صندوق النقد الدولي (٢٠١٨).
٤. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن الدخل والانفاق والاستهلاك،٢٠١٨.

مواقع علي الإنترنت:

١. تقرير البنك الدولي (٢٠٠٥). https://www.albankaldawli.org/ Retrieved from
٢. تقرير البنك الدولي (٢٠١٥). https://www.albankaldawli.org/ Retrieved from
٣. دوتيشه، فيله (٢٠٠٦). تقلص الطبقة الوسطى فى المانيا رغم الإنتعاش الاقتصادى .١ Retrieved from https://www.dw.com/ar/

٤. حسن أشرف منصور (٢٠٠٧) .يروليتاريا المكاتب: رايت ميلز و الطبقة الوسطي الأمريكية.

Retrieved from https://www.academia.edu .a

٥. شكر، عبدالغفار (٢٠٠٤). "الطبقة الوسطي والمستقبل العربي"، الحوار المتمدن، العدد ٩٤٧.

Retrieved from .i http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22987&r=0

٦. عبد العاطي، علي عبد الرؤوف، استراتيجية مقترحة للتحول الاقتصادي في ضوء بعض مؤشرات أداء الاقتصاد المصري (٢٠٠٩ – ٢٠١٦).

Rretrieved from https://platform.almanhal.com/

المراجع الأجنبية

١. Antonucci, Lorenza et al., "The Malaise of the Squeezed Middle: Challenging the Narrative of the (left behind) Brexiter", pp.1-6. Retrieved from https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1024529417704135

٢. CFAO-distributer of brands the middle classes in Africa, pp.1-8. Retrieved from www.cfao.com

China's Middle Class is Exploding (2016). Retrieved from www.buisnessinsider.com/china's-middle-class-is-exploding-2016-8

٣. Dallinger, Ursula (2013). "The Endangered Middle Class? A Comparative Analysis of the Role Played by Income Redistribution", in: Journal of European Social Policy 23(I), pp.83-96.

٤. Kin, Si-hong (1989). The Middle Class and Social Change, A Socio-cultural Study of White Collar Workers in South, Pontificia University, Greogrian, p. 13.

٥. Kuypers, Sarah and Marx, Ive, (2016). "Social Concertation and Middle Class Stability in Belgium" Chapters, in: Daniel Vaughan-Whitehead (ed.), Europe's Disappearing Middle Class?, chapter 3, pages 112-159, Edward Elgar Publishing.

٦. Mills, Wright (1953). Power and People, Oxford University Press, Oxford.

٧. Morreale, Joseph C et al.,(2018)."China's Rising Middle Class: A Case Study of Shanghai College Students", in: Journal of International Studies, pp.9-22.

٨. OECD (2019), Under Pressure: The Squeezed Middle Clas, OCED Publishing, Paris, pp.13-32. Retrieved from https://doi.org/10.1787/689afed1-en

٩. Patole, James, (2018). "The Impact of Globalization on the New Middle Class Family in India", in: ISOR Journal of Humanities and Social Science (IOSR-JHSS), Volume 23, Issue 1, Ver. 6 (January), pp.14-26..

١٠. Rakesh, Kochhar (2015). Global Middle Class is More Promise Than Reality: From 2001 to 2011, Nearly 700 Million Step Out of Poverty, But Most

Only Barely, Pew Research Center, Washington, D.C.

١١. Subberwal, Ranjana (2009). Dictionary of Sociology, Tata Megraw-Hill's Publishing Company Limited, New Delhi.

١٢. Tarkhnishvili, Anna and Tarkhnishvili, Levan (2013), "Middle Class: Definition, Role and Development", in: Global Journal of Human Social Science: Sociology & Culture, Volume 13, Issue 7, Vesrion 1.0. , pp.21-31. Retrieved from: www.theworldbank.org

١٣. Xiaoqi ,Dai, (2012). "Political Changes and the Middle Class in Egypt", in: Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol.6, No.2, pp. 62-82.

١٤. Zainalabidin, Nada (2019). "Effect of Middle Class Decline on Cultural and Value Framework", Social Studies, 2 May, Egyptian Institute for Studies, pp.1-10.